

لبنان وحزب الله: من نزع السلاح إلى انتصار المقاومة*

أولاً- الإصلاح بنزع السلاح:

لم تفصل الولايات المتحدة الأمريكية بين الحرب التي شنتها لإسقاط النظام العراقي، ونزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، والتي تهدد الأمن الإقليمي والدولي (تبيين لاحقاً أنها غير موجودة)، وبين تغيير الهياكل السياسية وإصلاح البنى الاجتماعية والإقليمية في البلدان العربية والإسلامية، التي تعتبر بيئة خصبة للعنف وللكرهية، التي تهدد أيضاً أمن الغربيين أفراداً وجماعات.

وقد تقدمت الولايات المتحدة بمشروع واضح وصريح ومتكامل، حول ما تريده من "الشرق الأوسط الكبير"، الذي يفترض أن يخلو من هذا العنف، وأن يتحول نحو الديمقراطية، وأن يغير مناهج التعليم الديني في مؤسساته، وأن يبديل نظرتة إلى المرأة... وأن يعيش بسلام مع دوله كافة (الشرق الأوسط). بما فيها إسرائيل. وقد استند المسؤولون الأمريكيون في ترويجهم لضرورة الإصلاح في البلدان العربية إلى تقارير التنمية الإنسانية، التي صدرت عن الأمم المتحدة عامي 2002 و2003، وفيها تركيز واضح على نقص المعرفة والحرية، والدعوة إلى تمكين المرأة⁽¹⁾. كما شجعت واشنطن ودعمت الأنشطة المشتركة بين المؤسسات غير الحكومية الدولية والأوروبية، وبين مؤسسات المجتمع المدني العربية حول قضايا الديمقراطية، والعنف، والتسامح، والحوار، وقبول الآخر... وسوى ذلك من موضوعات تهدف إلى تغيير ذهنية المشاركين العرب حول تلك القضايا، لتتسع بعد ذلك دوائر التأثير في المواقع المختلفة التي ينشط فيها هؤلاء المشاركون في المؤسسات التعليمية والاجتماعية والمدنية المختلفة.

لم يقتصر أمر الدعوة إلى الإصلاح وضروراته في البلدان العربية على الولايات المتحدة وحدها؛ فها

هي أوروبا أيضاً، ومن خلال مشروع فرنسي ألماني مشترك؛ تدعو إلى ما أطلقت عليه: "مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط". وفي مبادئ العمل التي تضمنتها هذه الشراكة تؤكد المبادرة الأوروبية أن تسوية النزاع العربي/ الإسرائيلي تشكل أولوية استراتيجية لأوروبا؛ من خلال حوار سياسي وأمني في شأن السلام والاستقرار في المتوسط، ثم من خلال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودولة القانون والحرية الإعلامية، والحكم الجيد⁽²⁾.

وإذا كان التمايز بين المشروعين الأمريكي والأوروبي قد حصل بين فرض الإصلاح وبين الشراكة، ثم تحول لاحقاً إلى تقارب بعد قمة الدول الثماني في يونيو 2004 في سبي آيلاند في الولايات المتحدة؛ فلأن واشنطن أصبحت أكثر استعداداً لتقبل مشاركة الآخرين (أوروبا والأمم المتحدة) في مشروعها الإصلاحي بعد احتلال العراق... إلا أن أولوية الأمن وحل النزاع مع إسرائيل؛ بقيت هاجساً مشتركاً للولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك الخوف من نمو "الكرهية والتطرف والإرهاب، والهجرة غير المشروعة... التي تهدد مصالح أوروبا والولايات المتحدة في وقت واحد"⁽³⁾.

وقد كانت الولايات المتحدة أكثر وضوحاً وإصراراً على أولوية الأمن الإقليمي، الذي تعتبره أمن إسرائيل أولاً وأخيراً. ففي أدبيات المحافظين الجدد (الذين يقودون الإدارة الأمريكية الحالية إلى جانب الرئيس جورج بوش)؛ ثمة تأكيد واضح على هذه الأولوية الإسرائيلية في منظورهم إلى ما يجري في الشرق الأوسط، وإلى ما ينبغي أن يحصل فيه. فمنذ الحرب على الإرهاب التي بدأت في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ بات رهان السياسة الخارجية الأمريكية هو "إعادة هيكلة النظام

بدأت الحملة الأمريكية لتحقيق تلك الاستراتيجية الشاملة بالحرب على العراق. وتم إسقاط النظام فيه. وبقي على قادة تلك الحملة أن ينتقلوا "للإطاحة بالنظم الحاكمة في الدول العربية المجاورة وإيران، وأن يعملوا على دحر سوريا أو احتوائها...".

أي إن التفكير في إسقاط هذا النظام أو ذلك في سوريا أو إيران لم يكن له أي علاقة بما فعله ذلك النظام (الوجود العسكري السوري في لبنان، أو امتلاك الطاقة النووية في إيران)؛ بل هو جزء متمم لتصور المحافظين الجدد حول الشرق الأوسط الكبير الذي لن يكون ممكناً "إلا بالشراكة مع الدول العربية". وهكذا سلاحظ أن كل التطورات اللاحقة والمواقف المتشددة الأمريكية/الفرنسية تجاه سوريا ولبنان؛ إنما كانت تستند إلى تلك الرؤية للأمن المطلوب في الشرق الأوسط، مهما قيل في الأخطاء التي ارتكبتها سوريا في لبنان، أو في داخل سوريا نفسها.

إلا أن الولايات المتحدة لم يكن بمقدورها أن تبدأ هجوماً جديداً على دولة أخرى بعد التعثر الذي وجدت نفسها فيه عسكرياً وسياسياً في العراق، وبعد العزلة الدولية التي رافقت ذهابها إلى تلك الحرب، بعدما أدارت ظهرها لروسيا والصين وفرنسا وأوروبا القديمة" وللأمم المتحدة...

وهكذا وجدت واشنطن نفسها -بعد انتهاء ولاية جورج بوش الأولى- مرغمة على العودة إلى التصالح مع من سبق وتجاهلتهم في أثناء الحرب على العراق. وكان أول ما فعلته وزيرة الخارجية الجديدة كونداليزا رايس هو جولة أوروبية/عالمية لترميم علاقات بلادها مع فرنسا وألمانيا، ومع روسيا والصين، وإعادة الاعتبار إلى العمل من خلال مجلس الأمن، الذي سيكون له دور كبير في القرارات

العالمي" ابتداء من الشرق الأوسط؛ بكسر "الحلقة المفرغة"، والانتقال إلى الهجوم أينما كان باسم قيم الخير والحرية والديمقراطية التي ستضع حداً فاصلاً بين "الأمم المتحضرة" و"الدول المارقة"، وفق ما جاء في مشروع قرن أمريكي جديد رفعتة مجموعة من المحافظين الجدد إلى الرئيس بيل كلينتون (قبل أن يهيمن معظم أفراد هذه المجموعة على إدارة الرئيس جورج بوش)، حتى لو تطلب نشر تلك القيم التدخل المباشر للإحاطة بالأنظمة القائمة... حيث يعم الفساد ونزعة الاستبداد. أما الاعتبار الأهم لضرورة ذلك التدخل فهو "أمن إسرائيل"؛ إذ لا يثق المحافظون الجدد لا باتفاقيات أو سلو، ولا بمنطق الأرض مقابل السلام الذي يشل إسرائيل، ويحمل الكثير من المخاطر، وينبغي استبداله بمنطق السلام من أجل السلام. ولهذا يوصي هؤلاء المحافظون -في ما أطلقوا عليه الاستراتيجية البديلة التي تقدموا بها إلى الرئيس جورج بوش قبيل انتخابه- "بأن تستعيد الدولة العربية مبادئها الاستراتيجية الخاصة، وأن تتجاوز كل الموجبات التي ترتبت عن سلام أو سلو... وأن يتم احتلال سوريا أو دحرها... والتركيز على الإطاحة بصدام حسين في العراق... أما إسرائيل بحسب تلك الاستراتيجية البديلة فيجب أن تتخلى عن سياسة لا تقوى فيها على شيء سوى تحمل عواقب الضعف... ولهذا يجب أن تنطلق الاستراتيجية الأمريكية الشاملة من أن أمن الدولة العربية وديمومتها لن يكون متيسراً إلا بشرط الإطاحة بالنظم الحاكمة في الدول العربية المجاورة وإيران.

وإن تحطم الحلقة المفرغة لن يتم إلا بصدمة تطيح هؤلاء الحكام، وتدعو إلى بديل ديمقراطي عن كل منهم، حتى إذا حل الحكام الجدد لم يستشعروا الحاجة إلى تعبئة شعوبهم ضد إسرائيل... بل سيرى هؤلاء الحكام أن الشراكة مع الدولة العربية هي خير لهم ولشعوبهم⁽⁴⁾.

التصريحات الأمريكية عن ضرورة تصحيح العلاقات اللبنانية السورية، من دون أن يتقدم أحد من اللبنانيين أو السوريين بطلب ذلك، كما بدأت المواقف الأمريكية ترفض تعديل الدستور في لبنان، مع اقتراب موعد انتهاء ولاية الرئيس الحالي إميل لحود في سبتمبر 2004، وترفض استمرار تدخل سوريا في هذه الانتخابات. وهكذا سيكون من أبرز ثمار التعاون والتقارب الأمريكي/الفرنسي هو صدور القرار 1559، الذي يريد تحت شعار عودة الديمقراطية والسيادة إلى لبنان؛ تغيير موازين القوى في الشرق الأوسط، بعد إخراج سوريا من لبنان، ونزع سلاح المقاومة، كما تنص على ذلك بنود القرار. وسيسمح هذا التناغم الأمريكي/الفرنسي حول سوريا ولبنان باستعادة ما سبق وعبرت عنه عملية الدمج بين ورقتي الإصلاح الأمريكية والأوروبية في الشرق الأوسط؛ ليصبح المشروع واحدًا، والضغط واحدة.

كان للتعثر الأمريكي في العراق، وعدم تحقيق أي انتصارات وأي تقدم سياسي، هناك إضافة إلى فضائح السجون السرية وتعذيب المعتقلين الذي أطاح بكل ادعاءات الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ أثر مباشر على التوجه الأمريكي نحو سوريا ولبنان؛ فقد شعرت الولايات المتحدة أن صديقتها تتهاوى، وأن العراق لم يشكل النموذج الذي أرادت لتعميم الديمقراطية إلى البلدان الأخرى المجاورة، فكان لا بد من تحقيق أي إنجاز آخر يعيد الروح إلى الخطاب الأمريكي حول الإصلاح وحول الديمقراطية المنشودة في الشرق الأوسط. فبدأت حملة مركزة وسياسية على سوريا لإعادة الديمقراطية إلى لبنان، و"وضع حد لأي تدخل أجنبي في شؤنه...".

إلا أن هذه الحملة لن تستند فقط إلى الدعوات والوعود: دعوة السوريين إلى الخروج من لبنان، ووعده اللبنانيين بالحرية والإصلاح؛ بل

المتسارعة التي ستصدر عنه تجاه سوريا ولبنان (1559، و1595، و1636).

ومن الملاحظ أن إدارة بوش قدمت بعض التنازلات لروسيا والصين؛ من أجل تمرير تلك القرارات، وأعطت دوراً متميزاً لفرنسا في داخل القارة الأوروبية⁽⁵⁾، كما ستشهد السياسة الخارجية الفرنسية إعادة نظر في أولوياتها، بعدما حدد أوبير فيدرين وزير الخارجية الفرنسية السابق "القوة الخلاقة" التي تمتلكها الولايات المتحدة، من خلال سيطرتها على المجالات الخمسة الرئيسية في العالم: العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والتقنية، والثقافية، مشيراً إلى سقوط وهم مركزية الدور الفرنسي عالمياً، داعياً إلى التناغم مع القوة الأمريكية بدل التفكير في إلغائها⁽⁶⁾.

وهكذا سنشهد مع بداية ولاية جورج بوش الثانية تعاوناً فرنسياً/أمريكياً لافتاً، سيجعل من الموقف الفرنسي داعماً للولايات المتحدة في العراق، في حين ستنتقل باريس إلى الاهتمام المباشر بالملفين اللبناني والسوري، الذين سيبدأ التشاور حولهما بين جورج بوش وحاك شيراك في يونيو 2004 في قصر الإليزيه في فرنسا؛ تمهيداً لإصدار القرار الدولي 1559 (قبل اغتيال الرئيس الحريري وقبل التمديد للرئيس لحود) الذي يدعو إلى خروج سوريا من لبنان، وإلى نزع سلاح الميليشيات اللبنانية (حزب الله) وغير اللبنانية (سلاح الفلسطينيين في المخيمات)، وإلى إجراء انتخابات رئاسية حرة في لبنان. وسيتم ربط صدور هذا القرار وتنفيذ بنوده بحق اللبنانيين في الحصول على الديمقراطية والسيادة والحرية، إشارة إلى أن الوجود السوري على أراضيهم منعهم من تحقيق ذلك في السنوات السابقة.

إلا أن ما يمكن ملاحظته أيضاً أن التحريض ضد سوريا وضد وجود قواتها في لبنان بدأ بعد احتلال العراق مباشرة في أبريل 2003؛ إذ تنالت

الدلالة أيضاً للتعبير عن هذا الانتقال من "الأسر" إلى "الحرية"؛ فأطلق على تلك التظاهرات "ثورة الأرز"، و"ربيع بيروت"، و"ثورة الاستقلال"، و"مسيرة الحرية"... وسوى ذلك مما يفترض أن يوحى للمشاركين في تلك التظاهرات ولمن يشاهدهم في داخل لبنان وفي العالم أهما فعلاً حركة انتقال إيجابية تستحق الدعم والتأييد لأنها تتزع نحو الحرية والاستقلال، وأن ما تفعله الولايات المتحدة تجاه هذه الحركة السياسية والشعبية يؤكد اهتمامها بدعم مسيرة الإصلاح والتحرر والديمقراطية في البلدان العربية في الشرق الأوسط.

3- الانقسام الداخلي بين اللبنانيين؛ إذ بدا واضحاً من المواقف والتصريحات الأمريكية والفرنسية التأييد الذي تحمله واشنطن وباريس للقوى التي تناصب سوريا العدا. وقد استقبلت هاتين العاصمتين معظم الرموز السياسية لتلك القوى التي اجتمعت بكبار المسؤولين فيها، وصولاً إلى الرئيس جاك شيراك والرئيس جورج بوش، في حين لم تحصل مثل تلك اللقاءات مع القوى الأخرى المناهضة للقرار الدولي 1559 والمتحالفة مع سوريا.

وسيتبين حجم وتأثير ذلك التدخل، حتى بعد خروج القوات السورية من لبنان. فقد حصل إصرار دولي، ترافق مع ضغوط شديدة لعدم تأجيل موعد الانتخابات التي ستجري في مطلع حزيران/ يونيو 2005؛ أي بعد نحو شهر فقط على انسحاب الجيش السوري من لبنان. وفي حين أن اللبنانيين كانوا مختلفين حول قانون الانتخاب الذي سيطبق بعد استعادة "السيادة والديمقراطية" فإن الولايات المتحدة وفرنسا أصرتا على تطبيق قانون عام 2000؛ أي القانون الذي اعتمد في عهد "الوصاية السورية" على لبنان. وبدلاً من تشجيع اللبنانيين على إصلاح قانون الانتخاب بعد خروج سوريا من لبنان؛ حصل ما يتعارض مع فكرة الإصلاح نفسها؛

سنلاحظ أن المهمة الأمريكية/الأوروبية ستعتمد على ثلاثة أنواع متلازمة من الضغوط "لتحقيق الإصلاح" في لبنان:

1- قرارات مجلس الأمن الدولي، ابتداء من القرار الشهير 1559 الذي سيكون رأس الحربة لفتح أبواب الضغوط والنوافذ لتنفيذ الانسحاب السوري، ولسحب سلاح الميليشيات (حزب الله والفلسطينيين)، إلى القرار 1595 الذي يدعو إلى إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب (الحدود مع إسرائيل) للحد من عمليات المقاومة ومن وجودها، إلى القرار 1636 الذي ينص على تشكيل لجنة تحقيق دولية في اغتيال الرئيس الحريري.

2- الضغوط الإعلامية التي ستجعل لبنان في صدارة الاهتمامات الأمريكية؛ بحيث لن يخلو مؤتمر أو زيارة أو تصريح لمسئول أمريكي من الإشارة إلى ما يجري في لبنان، وإلى اهتمام الولايات المتحدة بمتابعة التحولات التي تحصل، وإصرارها على تنفيذ القرارات الدولية، في ما تولت الفضائيات المحلية والعربية والدولية نقل التظاهرات التي خرجت إلى الشوارع في العاصمة بيروت ضد سوريا بعد اغتيال الحريري، وجعلت من مشهد المتظاهرين اليومي خلفية ثابتة على شاشات تلك الفضائيات؛ بحيث يعتقد من يشاهد ما يجري أن هؤلاء المتظاهرين هم الشعب اللبناني بأسره، وأن هذا الشعب لا يفعل شيئاً سوى التظاهر لطرده سوريا من لبنان؛ أي إنه جرت محاولة لتكرار تجربة "الثورة البرتغالية" في أوكرانيا، التي وحدت شعاراتها ونزلت إلى الشوارع، وتولت وسائل الإعلام العالمية الدعم والتأييد.

ولأول مرة في تاريخ التحركات الشعبية والحزبية في لبنان وحد المطالبون بخروج سوريا ألوان الشعارات التي رفعوها: الأزرق للمطالبة بمعرفة حقيقة اغتيال الرئيس الحريري، وألوان العلم اللبناني للتنديد بسوريا، كما استخدمت المصطلحات ذات

ولما كرر الجميع الاعتراف بالعجز عن تحقيق ذلك -نظراً لأنه سيدفع الأوضاع إلى التفجر وربما إلى حرب أهلية داخلية من دون أي قدرة على النجاح في تلك المهمة التي قد تجعل لبنان مجدداً في حاجة إلى من يعيد إليه سلمه الأهلي- "ارتضت" واشنطن ربط نزع هذا السلاح بالحوار بين اللبنانيين، أملاً في أن يؤدي هذا الحوار إلى النتيجة المرجوة. لكن مسؤولي الإدارة الأمريكية لم يتوقفوا عن تذكير المسؤولين اللبنانيين بضرورة الإسراع في هذا الحوار حول سلاح المقاومة وبت مصيره، وعن ربط التقدم في هذه القضية بالمساعدات العسكرية والاقتصادية التي ستقدمها واشنطن إلى لبنان"⁽⁹⁾.

لم تقف واشنطن مكتوفة الأيدي إزاء عجز اللبنانيين عن نزع سلاح المقاومة؛ فبعد مضي أكثر من سنة على صدور ذلك القرار، وعلى اغتيال الرئيس الحريري، وعلى خروج القوات السورية من لبنان؛ ما زال السلاح بيد حزب الله، وما زال قادة هذا الحزب يعلنون تمسكهم بهذا السلاح، وباستمرار المقاومة ضد إسرائيل، من دون أن يؤدي الانقلاب الكبير الذي حصل باغتيال الحريري، وبإخراج السوريين من لبنان إلى تحقيق الهدف الأهم، الذي هو نزع سلاح حزب الله، وإنهاء حالة المقاومة في لبنان ضد إسرائيل. ولهذا كان على واشنطن أن تعتمد على ما سبق وأطلقت عليه في مواجهة الإرهاب "تحفيف المنايع"؛ وهي في حالة حزب الله القوي التي شكلت حماية ودعمًا سياسيًا ومعنويًا له طيلة السنوات السابقة؛ أي سوريا ورياسة الجمهورية في لبنان.

ولذا ما إن تم اغتيال الرئيس الحريري حتى تحولت سوريا إلى المتهم الوحيد في هذه الجريمة، ومورست الضغوط الدولية عليها بشكل متواصل بحجة هذه التهمة، وتم إصدار قرار دولي (1636) بتشكيل لجنة تحقيق دولية، وأرغمت سوريا على التعاون "من دون شروط" مع هذه اللجنة. وتحول

أي العودة إلى قانون سابق لا يعبر بشكل حقيقي عن إرادة الناخبين اللبنانيين. أما لماذا حصل ذلك بدلاً من انتظار الإصلاح المفترض لذلك القانون؛ فلأن المتوقع من نتائج تلك الانتخابات هو وصول أغلبية نيابية تقبل بالقرار الدولي 1559، وتعمل من أجل تطبيق الشق الثاني منه المتعلق بتزع سلاح الميليشيات. وقد أشار إلى ذلك صراحة السفير الأمريكي في لبنان جيفري فيلتمان، عندما قال في أثناء إجراء الانتخابات النيابية: "سنسعى مع الشخصيات السياسية اللبنانية لمحاولة تطبيق هذا القرار"⁽⁷⁾، علماً بأن هذه الرغبة الأمريكية في تطبيق القرار 1559 لم تكن موضع إجماع بين اللبنانيين؛ بل هي موضع انقسام جدي وعميق. وقد كررت الدعوة أيضاً إلى تطبيق ما تبقى من هذا القرار وزير الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في زيارتها "المفاجئة" إلى لبنان في 2006/2/23، عندما شددت أمام من التقته على التطبيق الكامل للقرار 1559، وتفكيك سلاح الميليشيات، ومطالبة بقيام الدولة السيدة التي تراعي القواعد الدولية، وملاحظة أن الحكومة اللبنانية تمر بمرحلة انتقالية ستؤدي إلى لبنان أكثر ديمقراطية"⁽⁸⁾.

لم يحدد القرار 1559 آلية أو طرفاً لتنفيذ البند المتعلق بتزع سلاح الميليشيات؛ بل اعتبره مطلباً دولياً مثل خروج القوات السورية من لبنان. ولذا ذهبت الولايات المتحدة في بداية الأمر إلى الطلب من سوريا تنفيذ هذا البند، وتردد أن صفقة عرضت على النظام في سوريا للقيام بهذه المهمة، مقابل بقاء قواته في لبنان. ولما خرجت تلك القوات بات من السذاجة تحميلها مسؤولية تنفيذ "نزع سلاح الميليشيات". فبدأت واشنطن تضغط على الأطراف اللبنانية الأخرى لتبني هذه المهمة، ثم على الحكومة...

للبلاد". ولكن سيتراجع هؤلاء عن الالتزام بالموعد المحدد بعدما تبين لهم استحالة تحقيق تلك الإطاحة دستورياً، وبعدها لوحث القوى المناهضة لهم (حزب الله، والتيار الوطني الحر "ميشال عون"، والوزير السابق سليمان فرنجية) بخطورة التصادم في الشارع إذا كانت إطاحة الرئيس ستتم عبر الضغوط الشعبية. ولكن كيف واجه حزب الله (المستهدف الحقيقي في كل التطورات التي تجري من حوله) القرار الدولي 1559 الذي يدعو إلى نزع سلاحه؟

1- النظار

لم يشك قادة حزب الله لحظة واحدة أن القرار 1559 الذي تمسك به قسم من اللبنانيين ذريعة دولية لإخراج القوات السورية من لبنان؛ كان يستهدف في الواقع السلاح الذي يملكه، والذي يشكل قلقاً لأمن إسرائيل، وعامل إضعاف لقدرة الردع لدى الجيش اللبناني⁽¹²⁾. ولم ينخدع في الوقت نفسه بالدعوات التي كانت تريد منه البقاء على الحياد، في أثناء التظاهرات التي خرجت تندد بسوريا، وتدعوها إلى الخروج من لبنان، وتؤسس لتغيير في المعادلة الداخلية اللبنانية. ولم يكن حزب الله بمقدوره أن يتمسك ببقاء القوات السورية، أو أن يدافع عن استمرار وجودها في لبنان. ولذا ما إن اتخذ الرئيس السوري قرار الخروج من لبنان؛ حتى دعا أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله إلى التظاهر في 8 آذار/ مارس 2005 من أجل:

- 1- شكر سوريا على ما قدمته للبنان وللمقاومة.
 - 2- كشف حقيقة من اغتال الرئيس الحريري.
 - 3- الدفاع عن المقاومة.
- وشارك في تلك التظاهرة مئات الآلاف، قدرتهم بعض الوكالات بأكثر من مليون شخص. أما

القرار إلى سيف مسلط يرفعه الرئيسان الأمريكي والفرنسي ضد سوريا؛ لاثامهما بأنها لا تتعاون مع اللجنة؛ أي إنها تقف ضد إرادة المجتمع الدولي، وبأنها هي المتهم الفعلي في تلك الجريمة⁽¹⁰⁾.

ولم يقتصر الأمر على استمرار الضغوط وعزل النظام؛ بل بدأ الترويج لفكرة إسقاط هذا الأخير، والتي سرعان ما تم التراجع عنها بعدما تبين استحالة تنفيذها لتعذر الرهان على أي قوى بديلة؛ مما سينقل الفوضى إلى سوريا وإلى جوارها، ولاستحالة القدرة الأمريكية على مغامرة عسكرية ثانية بعد التعثر الذي تواجهه في مغامرتها العراقية.

أما القوة الثانية التي تعتبرها واشنطن وأطراف لبنانية عدة أنها تحمي أيضاً حزب الله؛ فهي رئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود الذي تتهمه القوى المعارضة لسوريا بأنه رئيس غير شرعي بسبب التمديد له في زمن "الوصاية السورية". علمًا بأن مجلس الوزراء ومجلس النواب اللبنانيين وافقا على تعديل الدستور آنذاك (عام 2004) من أجل التمديد للرئيس لحود؛ ولذا تحول التصويب الداخلي/ الأمريكي/ الأوروبي إلى موقع رئاسة الجمهورية⁽¹¹⁾؛ باعتباره "الحلقة الأضعف" أو "الخاصة الرخوة"، التي ستسمح بالنفوذ إلى "الحلقة الأصلب"، التي هي سلاح حزب الله.

وهكذا سنشهد في الرابع عشر من شهر شباط/ فبراير 2006 في الذكرى الأولى لاغتيال الحريري تركيزاً من خطباء تحالف تيار المستقبل (آل الحريري)، والحزب التقدمي الاشتراكي (وليد جنبلاط)، والقوات اللبنانية (سمير جعجع) على الإطاحة برئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود. وسيحدد بعض هؤلاء موعداً لذلك؛ هو الثاني عشر من آذار/ مارس. (أي بعد شهر واحد)، وستزور كوندوليزا رايس لبنان بعد أسبوع فقط من تلك الدعوات، للتشجيع على "اختيار رئيس مستقبلي

ما توخاه حزب الله من تلك التظاهرة؛ فكان الرسائل التالية:

- إعلان أن اللبنانيين منقسمين حول الموقف من سوريا والموقف من المقاومة (من القرار 1559)، في مقابل التظاهرات الأخرى المؤيدة لذلك القرار، التي كانت وسائل الإعلام المحلية والدولية بثت صورها يومياً على أساس أنها تعكس إرادة جميع اللبنانيين.

- إعلان الحزب الانتقال إلى التدخل المباشر في الحياة السياسية اللبنانية وتفصيلها كافة، بعدما كان يتجنب ذلك طيلة السنوات الماضية؛ "حرصاً على المقاومة". وها هو يقرر مثل التدخل للسبب نفسه؛ أي "حرصاً على المقاومة". فكانت تلك التظاهرة بمثابة الحجر الأول والأساس في الجدار الدفاعي الذي سيرفعه حزب الله في مواجهة "الإعصار"، الذي كان يتجه نحوه بعد اغتيال الرئيس الحريري وخروج القوات السورية من لبنان؛ إذ كان كل ما يحصل في داخل لبنان وخارجه يدعو إلى الاعتقاد بأن الأمور تسير في اتجاه تنفيذ القرار 1559 كاملاً. ولهذا دعا أمين عام حزب الله في التظاهرة التي أشرنا إليها إلى الفصل بين خروج سوريا من لبنان، وبين نزع سلاح المقاومة. وأراد أن يحول النقاش حول هذا السلاح من القرارات الدولية، ومن يد الولايات المتحدة وفرنسا، وأن يضعه بين أيدي اللبنانيين أنفسهم، كمدماك آخر في الجدار الدفاعي الذي لجأ إليه لحماية سلاحه.

2- المقاومة شأن لبناني:

ما إن وافقت سوريا على خروج قواتها من لبنان، حتى دعا حزب الله إلى جعل السلاح الذي يحمله قضية داخلية لبنانية. فكرر أمين العام في أكثر من مناسبة استعداد الحزب للحوار من دون أي شروط حول كل القضايا التي يختلف عليها

اللبنانيون، بما فيها السلاح الذي تحمله المقاومة؛ وهو الأمر الذي لم يكن الحزب سابقاً يقبل بأي إثارة له أو مجرد الغمز من قناته. وشدد السيد نصر الله على ضرورة التوافق بين اللبنانيين كافة حول سبل حماية لبنان، وحول الأساليب المجدية لتلك الحماية، والتي أراد أن يؤكد من خلالها على استمرار التهديد الإسرائيلي، وعلى عدم استكمال تحرير الأراضي اللبنانية كافة.

وقام السيد حسن نصر الله بحركة زيارات مكثفة وسريعة لقيادات سياسية ودينية (التقى خلالها المفتي قباي ورئيس عمر كرامي، والسيد محمد حسين فضل الله والشيخ عبد الأمير قبلان....) لزرع فتيل الاحتقان المذهبي الذي نُفخ فيه بعد اغتيال الرئيس الحريري، ولإبداء الاستعداد والحرص على التوافق بين اللبنانيين وعلى الوحدة الوطنية. كما قام الحزب فعلياً بمثل هذا الحوار مع الأطراف السياسية كافة لتقريب وجهات النظر إلى "لبنانية سلاح المقاومة"، وإلى المخاطر الداخلية التي ستنتج عن التركيز الخارجي على هذه القضية.

وقد ساعدت التحولات المتسارعة التي كانت تحصل في تلك الفترة على قبول هذا الحوار واستمراره؛ فقد بدأت - كما أشرنا - المواقف الخارجية (الفرنسية تحديداً) تتحدث عن الحضور الشعبي الكثيف لحزب الله، وعن ضرورة انخراطه الواسع في العملية السياسية. (شيراك: الحل في مشاركة حزب الله الكاملة في الحياة السياسية، النهار 2005/7/9) كما كانت أنظار الداخل والخارج تتوجه نحو الانسحاب السوري الذي بدأ من لبنان. أما ما هو أكثر فاعلية في تلك التحولات؛ فهو اقتراب الانتخابات النيابية، والإصرار الدولي على إجرائها في مواعيدها (في أول حزيران/يونيو 2005)، وما تفرضه تلك الانتخابات من تحالفات

- الثاني- هو الاشتباك مع دورية إسرائيلية في 29/6/2005 قال حزب الله إنها تجاوزت الحدود اللبنانية، في ما ردت قيادة الجيش الإسرائيلي الاشتباك إلى محاولة حزب الله خطف جنود إسرائيليين. وتعهد حزب الله إطلاق التهديدات ثم تنفيذها بقصف صاروخي عنيف للمواقع الإسرائيلية في مزارع شبعا، بعدما قتل الجنود الإسرائيليون رابعاً لبنانياً داخل الأراضي اللبنانية في نهاية شهر يناير 2006.

هذا "الاستعراض للقوة" استهدف حزب الله من خلاله تأكيد الفصل بين الانخراط في العملية السياسية وبين استمرار المقاومة، وأراد من جهة أخرى أن يقول إن أي توجه لبناني أو غير لبناني لترع سلاح المقاومة سيواجه بالعنف، ولن يلقي هذا السلاح بسهولة كما يعتقد البعض؛ ما يعني دفع البلاد إلى عدم الاستقرار حيث لا يدري أحد كيف يمكن السيطرة عليه. في حين كانت الإدارة الدولية (الأمريكية/ الفرنسية) تتجه نحو إجراء الانتخابات كمقدمة للتغيير الذي سيحصل في لبنان (تنفيذ كامل بنود القرار 1559) عبر المؤسسات، وليس عبر الشارع أو الفوضى. وهذا الخوف من الشارع ومن الفوضى هو الذي أرجأ أيضاً خطة الإطاحة برئيس الجمهورية؛ نظراً لعدم القدرة على التحكم في ما سينجم عن المواجهة بين الجميع في الشارع.

4- وحدة الشيعة:

حاولت قوى "المعارضة اللبنانية" لرئيس الجمهورية و"للنظام الأمني" والمؤيدة لانسحاب سوريا من لبنان؛ أن تميز بين حزب الله، وبين حلفاء سوريا الآخرين، وحلفاء رئيس الجمهورية إميل لحود. فتوجهت إلى الحزب بالتقدير والاحترام، ولكن لتدعوه إلى البقاء على الحياد، وعدم الالتحاق بأي من جبهتي المواجهة المعارضة لسورية والمؤيدة لها

لا يمكن تجاهل دور حزب الله وتأثيره الحاسم فيها في أكثر من منطقة.

وهكذا بدأت اللقاءات مع حزب الله لبحث التحالفات الانتخابية معه وطبيعتها وشروطها، في حين جعل حزب الله من مستقبل الالتزام بسلاح المقاومة أحد الشروط الأساسية لتحالفاته التي نسجها في تلك الانتخابات. وهكذا بدل أن يكون سلاح المقاومة قيماً على حزب الله في الانتخابات؛ أصبح ذلك السلاح شرطاً يفرض على الآخرين، إلى أن انفرط عقد هذا التحالف لاحقاً عندما انقلب عليه ولید جنبلاط بعد سلسلة من التراجع في مواقفه السياسية، ابتداءً من التشكيك بلبنانية مزارع شبعا، إلى قوله إن المقاومة انتهت، وإن حزب الله هو حزب تابع لمحور خارجي سوري/ إيراني، وليس حزباً لبنانياً، إلى اعتباره أن إسرائيل ليست العدو في هذه المرحلة؛ بل العدو هو سوريا...

3- استعراض القوة:

لم يكتف حزب الله بالاطمئنان إلى تحالفاته الانتخابية وحركته السياسية؛ بل عمد في إطار التأكيد على أولوية استمرار المقاومة بالنسبة إليه وفي فترة الانتخابات نفسها إلى ممارسة هذه الأولوية عملياً، من خلال "حدثين" لافتين يتصلان بإبراز قدرة حزب الله على استخدام القوة في وجه إسرائيل:

الأول- هو إعلان أمين عام حزب الله في ذكرى تحرير الجنوب في 25 أيار 2005 في مدينة بنت جبيل أن اليد التي ستمتد إلى المقاومة ستقطع؛ لأنها ستكون يداً إسرائيلية. كما كرر حزب الله هذه التهديدات في مناسبات مختلفة، وآخرها في 23 فبراير 2006 أثناء اعتصام شعبي حاشد استنكاراً لتفجير المقامات في العراق.

بعدها انتقل لبنان إلى حالة من انعدام الوزن ومن عدم الاستقرار.

وعندما اختار حزب الله "وحدة الطائفة" أراد أيضًا أن يجعل أي بحث في سلاح المقاومة مسأً بقدره الطائفة ككل، بدل أن يكون هذا البحث في مستقبل حزب أو فريق لا يمثل إلا نفسه، فيسهل بعدها عزله أو البحث في مصيره. ولم يكن من العسير حصول تلك الوحدة في ظل انشداد الطوائف الأخرى إلى قيادتها.

وترافقت حركة توحيد الموقف الشيعي مع أخرى مماثلة لترع عناصر الاحتقان في "الموقف الإسلامي" مع السنة، فحصلت اللقاءات الموسعة بين العلماء من الطرفين، وبين المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ودار الفتوى، وتحرك "تجمع" العلماء المسلمين على الخط نفسه... وهكذا وبدل استراتيجية "كسر الإناء" الذي يسبح فيه حزب الله ليصبح وحيداً، بادر هذا الأخير إلى استراتيجية "توسيع الإناء" وحمائته ليضم الجميع، فيصبح أكثر صلابة ويتعذر كسره، أو اصطياد من في داخله.

5- التحالفات الانتخابية/ السياسية:

ما إن استقرت "الموجة" الأولى من الضغوط الخارجية على خروج الجيش السوري من لبنان، حتى بدأت "الموجة" الثانية من الضغوط لإجراء الانتخابات في مواعيدها، من دون أي تأخير، بغض النظر عن القانون الانتخابي المعتمد؛ ظناً بأن مناخ العداء لسوريا ولحلفائها يجب أن يستكمل في الانتخابات أيضاً، التي يفترض أن تحصل في وقت مبكر، حتى تمنع هؤلاء الحلفاء من العودة مجدداً إلى الندوة البرلمانية؛ لأن أي تأجيل مفترض يهدد بتبديد ذلك المناخ، وربما يهدد بعدم حصول تلك الانتخابات أصلاً إذا ما بدأ النقاش حول طبيعة القانون الانتخابي الذي سيعتمد. وعليه ستكون أولى

(بطرس حرب: نتمنى ألا يجري إقحام حزب الله في الزوارب الداخلية، وألا يدخل في عملية التجاذب الداخلي، ويصبح طرفاً سياسياً: "الديار 2005/3/12"). وربما كانت الرغبة في تحييد هذا الأخير مصدرها الخشية من قدرة الحزب التنظيمية، ومقدرته الواسعة على الحشد الشعبي، والتأييد الذي يحظى به، ومن وضع تلك القدرات كافة في "ساحة المواجهة" ضد قوى المعارضة بتلاوينها المختلفة.

لم يؤخذ حزب الله بتلك الدعوات؛ لأنه كان يدرك تماماً أن التحولات التي تحصل في لبنان من صدور القرار 1559 إلى خروج سوريا؛ إنما كانت تستهدفه أولاً وأخيراً. وأن ما حصل لم يكن سوى المقدمات الضرورية لتصبح الطريق إليه من دون عقبات. وأدلة ذلك بالنسبة إلى حزب الله: الإصرار الدولي على تنفيذ القرار 1559 كاملاً، و"الصفقة" الفرنسية/ الأمريكية التي أخرجت هذا القرار إلى النور، وحصل فيها الفرنسيون على بند خروج سوريا من لبنان، والأمريكيون على نزع سلاح المليشيات...

لم يلتفت حزب الله إلى كل الإطراء الذي سمعه من أطراف المعارضة اللبنانية، ولا إلى امتداح دوره في المقاومة، وضرورة الابتعاد بهذا الدور عن الواقع الداخلي المتحرك، ليس فقط لأنه لم يكن مقتنعاً بأسباب ذلك الإطراء الذي يدعوه إلى "الحياد" والتفرج على ما يحصل، بانتظار جلاء غبار المواجهة بين الأطراف اللبنانية حول القرار الدولي، وحول خروج سوريا وحول السلطة وأجهزتها؛ بل لأنه كان يدرك أيضاً أن هذا الإطراء هو تمهيد لتهميش حزب الله، والقضاء على سلاحه بعد تحييده، كما كان يؤكد صانعو القرار 1559.

وهكذا كان -وللمفارقة- خيار حزب الله والقيادات الشيعية الأخرى؛ "وحدة الموقف" استجابة للاصطفاف الذي ازداد وضوحاً بين الطوائف كافة،

التنام له (القرار 1559، ونزع سلاح المليشيات). ولهذا جعل حزب الله ومعه حركة أمل من هذا الهاجس قاعدة أساسية لتحالفاته الانتخابية (التي سيعتبرها تحالفات سياسية) مع الحزب التقدمي الاشتراكي وتيار الحريري (التحالف الرباعي)، بمعنى أن هذا التحالف الذي سيضم الأكثرية النيابية لن يكتفي بعدم الدعوة إلى تطبيق القرار الدولي، بل سيتبنى أيضاً "حمية المقاومة"، واستمرارها لتحرير ما تبقى من أراضي لبنان المحتلة (مزارع شبعا)، وهو ما سيظهر في البيان الوزاري لأول حكومة بعد الانتخابات (حكومة الرئيس السنورة). كما سيذهب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط أبعد من مزارع شبعا، في اعتباره المقاومة وسلاحها ضرورة استراتيجية وجزءاً من أمن سوريا (السفير 2005/4/9) (قبل أن ينقلب لاحقاً على تلك المواقف).

6- انتخابات الجنوب:

كانت انتخابات الجنوب في يونيو 2005 ذروة المسار الدفاعي لحزب الله، والوعاء الذي ستصب فيه حركته المتدرجة بمستوياتها كافة، من التظاهرة الدفاعية في الثامن من آذار، إلى الحوار الداخلي حول سلاح المقاومة وحماية لبنان، إلى وحدة الموقف الشيعي، إلى تهديد من يمس سلاح المقاومة، إلى قنوات الحوار مع القيادات السياسية والطائفية كافة... وصولاً إلى تحالفاته السياسية الانتخابية.

ومن المهم التذكير أن "الشيعية" عمومًا لبوا نداء هذه الانتخابات استجابة لقرع طبول التعبئة والوحدة والاستفتاء من أجل المقاومة، التي قام بها حزب الله وحركة أمل معاً، لكن هذه الاستجابة كانت في الوقت نفسه ردّاً على المناخ الاتهامي/

مهمات المجلس النيابي الجديد إثارة قضية سلاح المليشيات؛ أي تنفيذ ما تبقى من القرار 1559. إلا أن حقل الداخل الانتخابي لن ينطبق على بيدر الخارج وحساباته "الجغرافيا/ الطائفية" والديمقراطية/ الطائفية" ستكون من أشد عوامل التأثير على طبيعة التحالفات الانتخابية التي سينسجها معظم الأطراف والقوى السياسية في لبنان، تارة بعيداً من القرار الدولي، وطوراً بعيداً من سوريا وحلفائها.

إن "الخارج" الذي نجح في تكثيف الضغوط الدولية والداخلية على سوريا، فأخرج جيشها من لبنان، لم يكن بمقدوره تغيير أماكن انتشار الطوائف، أو عدد أفرادها، أو حجم الناخبين فيها، على الرغم من "نصائح" السفراء المتلاحقة في تشكيل اللوائح... ولم يكن بمقدور "الخارج" أن يمنع تأثير "الجغرافيا/ الطائفية" و"الديمقراطية/ الطائفية" على مصير لوائح بأكملها، كما حصل على سبيل المثال في دائرة بعيدا/ عالية، عندما فازت لائحة تحالف الحزب التقدمي/ الاشتراكي وتيار الحريري، بأصوات الناخبين الشيعة، أو عندما خسرت لائحة تحالف عون/ فرنجية في الشمال بأصوات الناخبين السنة... لكن "الداخل" (أي القوى والشخصيات السياسية، والأحزاب والمنظمات والطوائف؛ كانت تدرك تماماً تلك الخصوصية التي لا يستطيع أحد تجاهلها، أو حتى تجاوزها في تحالفاته الانتخابية. وهكذا سيكون لوحدة أمل وحزب الله دورها المهم في وحدة الكتلة الشيعية الناجية في كل مناطق وجود الشيعة، من بيروت والضاحية الجنوبية، إلى الجنوب والبقاع، والتي ستؤثر بشكل واضح على فوز اللوائح التي ستتحالف معها في تلك المناطق كافة.

كان هاجس حزب الله الانتخابي، مثل الهاجس الأمريكي تماماً؛ أي طبيعة المجلس النيابي الجديد، وجدول الأعمال الذي سيطره عند أول

مروراً بالدعوة إلى النقاش الداخلي حول سلاح المقاومة وحماية لبنان، إلى وحدة الطائفة... قد بلغ ذروته في الانتخابات التي دفعت جميع القوى السياسية في لبنان وحتى في الخارج إلى التريث في قضية سلاح المقاومة، بالدعوة حيناً إلى تأجيل هذا الملف إلى وقت لاحق، وإلى الإقرار غير المباشر باستحالة تحقيقه، من خلال مطالبة بعض "الزوار الأمريكيين" إلى لبنان تحديد "مهلة زمنية" لبدء الحوار المقترض مع حزب الله حول سلاحه، وبالاعتراف بشعبية الحزب حيناً آخر، كما ذهب إلى ذلك الرئيس الفرنسي مع تشجيعه على انخراط الحزب بقوة في الحياة السياسية، تمهيداً للتخلي عن سلاحه، في حين كان رد الفعل الأمريكي على نتائج انتخابات الجنوب أن تلك النتيجة (فوز الحزب والتأييد الشعبي الواسع له) لن تتغير من نظرة الولايات المتحدة إلى حزب الله باعتباره حزباً إرهابياً: "موقفنا لم يتغير من حزب الله... نعرف أن لديه تاريخاً دموياً". (مؤتمر صحافي لكوندوليزا رايس في بيروت في 2005/7/23).

لقد كانت مشاركة حزب الله في الانتخابات النيابية السابقة منذ عام 1992، وتحالفاته (الطوعية أو القسرية) فيها تتم على قاعدة أن التمثيل النيابي للمقاومة يؤمن لها الحماية السياسية والدور السياسي الذي تحتاجه داخلياً وخارجياً. إلا أن انتخابات الدورة الحالية (2005) كانت بالنسبة إلى الحزب، وحتى بالنسبة إلى كل "المراقبين" في الداخل والخارج، استفتاء فعلياً على أصل وجود المقاومة واستمرارها، وليس فقط من أجل حمايتها السياسية، كما كان يحصل في السابق. وهكذا نجح حزب الله في "تجميد" ما تبقى من القرار 1559 المتعلق بترع سلاحه، وأن يقول بلسان نائب أمينه العام الشيخ نعيم قاسم "إن القرار 1559 أصبح ورائنا"، من دون أن يمنع ذلك

الإقصائي للشبيعة، الذي تشكلت ملامحه منذ اغتيال الرئيس الحريري، وبعد خروج سوريا من لبنان.

إذا ذهب "الشبيعة" إلى الانتخابات في الجنوب وهم يريدون فعلاً الاستفتاء، ليس فقط على خيارهم بالنسبة إلى سلاح المقاومة؛ وإنما على تماسكهم وقوتهم، وباختصار على وجودهم في مقابل الاستفتاء نفسه الذي قامت به الطوائف والمذاهب الأخرى قبل الانتخابات، وفي أثنائها عام 2000.

وسيتحدث قادة حزب الله بعد تلك النتائج التي فازت فيها لوائح الحزب كافة بمزيد من الثقة والقوة عن ارتباط هذا الاستفتاء الشعبي الواسع (الديمقراطي) بالتمسك بخيار المقاومة وسلاحها، وهو ما أشارت إليه وكالة رويترز بعد إعلان النتائج بقولها "إن التصويت لمصلحة حزب الله الذي تعتبره الولايات المتحدة جماعة إرهابية يمثل تصويتاً بالموافقة على احتفاظه بسلاحه للتصدي لإسرائيل، التي احتلت الجنوب 22 عاماً حتى عام 2000". كما ذهبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى الاستنتاج نفسه عندما قالت "إن تحالف أمل/حزب الله حقق وفق النتائج الرسمية انتصاراً ساحقاً في الانتخابات... جديره فوراً لمصلحة الحفاظ على سلاح المقاومة ضد إسرائيل الذي تطالب الأمم المتحدة بترعه". ولا بد أن يعني هذا "التصويت الشعبي الواسع" في نظر الكثيرين داخلياً ودولياً أن أي محاولة "لترع سلاح المقاومة" ستؤدي إلى إحلال بالتوازن الداخلي، الذي كرس لحزب الله وحركة أمل موقعهما الحصري، من دون أي منازع على الإطلاق في ذلك التوازن بين الطوائف اللبنانية، الذي لا يرغب أحد في الإطاحة به في مرحلة "إعادة تشكيل لبنان" بعد اغتيال الرئيس الحريري.

وهكذا سيبدو أن سلسلة الخطوات التي اتخذها حزب الله في مسار مواجهة الشق المتعلق بترع سلاحه في القرار 1559 ابتداء من تظاهرة 8 آذار،

استمرار الضغوط الأمريكية والفرنسية خاصة "للتنفيذ الحرفي" لكل ما تبقى من ذلك القرار.

وهكذا تراجع الدعوات الأمريكية/الفرنسية التي كانت ملحمة، إلى نزع سلاح المقاومة... من دون أن يغمد سيف هذا القرار لهاثاً؛ ما دفع البعض إلى اعتبار كل نتائج الانتخابات النيابية مخيبة للأمال، وبمنايا خيانة للرابع عشر من آذار: "الجيل الذي ولد فأراً"⁽¹³⁾.

أما ما فاقم من الإرباك في صفوف القوى المؤيدة للقرار 1559، ولترع سلاح المقاومة؛ فهو التقارب الذي حصل بين حزب الله وبين التيار الوطني الحر، الذي يرأسه العماد ميشال عون أحد أهم القوى ذات التمثيل الشعبي الواسع في الوسط المسيحي. فقد أعلن الطرفان في لقاء مشترك عن وثيقة تفاهم مكتوبة، ضمت عشرات البنود المتعلقة بالأوضاع الداخلية، وفيها توافق على أن مهمة المقاومة هي مهمة وطنية، وأن انتفاء هذه المهمة رهن بإجماع وطني داخلي بين اللبنانيين. وهكذا بات من الصعب إلى حد الاستحالة عزل المقاومة وسلاحها، بعدما انتقل التوافق على هذا السلاح إلى أكثر الأوساط المسيحية تمثيلاً وشعبية.

إن استراتيجية حزب الله الدفاعية واستعداده للثبات وعدم التخلي عن سلاحه؛ ساهم في حماية هذا السلاح. إلا أن التعقيدات الداخلية اللبنانية، وعدم استعداد أي طرف لتحمل مسئولية مغامرة ماثلة في المواجهة مع حزب الله، ساهم بدوره في التأجيل المتواصل لترع ذلك السلاح. أما خيبة الأمل الكبرى فكانت للمراهنين على الدعم الأمريكي لتغيير الأوضاع الداخلية في لبنان، ونزع سلاح المقاومة. إذ تبين أن واشنطن لا تملك الوسائل لإسقاط النظام السوري، ولا لترع سلاح المقاومة، ولا حتى لإسقاط رئيس الجمهورية... ما اضطر هؤلاء المرهين للعودة إلى طاولة الحوار بين اللبنانيين

(التي كان يدعوهم إليها حزب الله منذ البداية) لبحث نقاط الخلاف الأساسية في ما بينهم، ومنها سلاح المقاومة. ومهما كانت نتائج ذلك الحوار؛ فإن ما حصل في الأشهر الفاتية داخلياً وخارجياً جعل من سلاح المقاومة موضوعاً مؤجلاً، يصعب على أي من كان أن يفكر جدياً بترعه. أما الإصلاح الفعلي في لبنان (أي الإصلاح الإداري، والاقتصادي، والاجتماعي) فيبدو أنه ضحية عدم الاستقرار، وعدم التوافق حول الأولويات التي يريدها اللبنانيون.

ثانياً- الحرب الإسرائيلية على لبنان

وتداعياتها الإقليمية:-

التداعيات الإقليمية للحرب الإسرائيلية على لبنان عشية الحرب الإسرائيلية على لبنان كانت أنظار معظم المحللين والباحثين في مراكز الدراسات تتطلع في أكثر من اتجاه لمعرفة إلى أين وصلت الولايات المتحدة في مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذي أرادته بعد الحادي عشر من أيلول 2001.

فالتطلع نحو العراق لا يظهر سوى المزيد من التدهور الأمني والسياسي بعد أكثر من ثلاث سنوات على الاحتلال. ولم تضع الحكومة ولا قوات الاحتلال حداً للفوضى الأمنية ولا للتفجيرات التي أودت بألاف العراقيين. وتبدو الولايات المتحدة عاجزة عن صياغة العراق الجديد الذي وعدت به؛ أي العراق الأمن والموحد والديمقراطي... وعاجزة أيضاً عن كبح جماح المقاومة ضد قواتها. وحتى العملية السياسية لا تبدو أنها تتجه نحو الاستقرار؛ إذ ينشغل العراقيون تارة بوحدة العراق، وطوراً بالمصالحة الوطنية، من دون أي تقدم حقيقي لا نحو هذه ولا نحو تلك. وبسبب هذا التدهور السياسي والأمني تتراجع شعبية الرئيس الأمريكي، ويزداد

وشارون في غيبوبة... وهكذا يبدو الوضع الفلسطيني في مرحلة انتقالية مع حكومة حماس، والتفاوض الفلسطيني/ الإسرائيلي في حالة من الجمود، والاهتمام الدولي ينصب على غير فلسطين (العراق وإيران)، حتى ذهب الكثيرون إلى الاعتقاد بأن مستقبل الملف النووي الإيراني الذي يشغل الولايات المتحدة وأوروبا ستكون له تأثيرات مباشرة على ملفات المنطقة الأخرى في الشرق الأوسط وعلى حلفاء إيران وخصومها.

ولذا عندما اندلعت الحرب الإسرائيلية على لبنان أجمع معظم المحللين على صلتها بالدور الإيراني وبالملف النووي. تارة لجهة الادعاء بأنها هي من أوعز بشن الحرب لحماية هذا الدور وذلك الملف، وتارة لجهة التأكيد بأن الحرب شنت استباقياً على أقوى حلفاء إيران في المنطقة لإضعاف دورها وقدرتها التفاوضية، وللتخلص من تهديد حزب الله الصاروخي إذا اندلعت الحرب الإسرائيلية/ الإيرانية، أو الأمريكية/ الإيرانية؛ كما تدعو إلى ذلك بعض الدوائر البحثية في الولايات المتحدة⁽¹⁵⁾.

إن أبرز "انتصار" حققته الولايات المتحدة في الحروب التي شنتها منذ الحادي عشر من أيلول 2001 للقضاء على الإرهاب، ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط كان في لبنان. لكن هذا الانتصار بقي جزئياً ومهدداً. فقد تم إخراج القوات السورية في لبنان، بعد صدور القرار 1559. لكن "سلاح الميليشيات (حزب الله) والمخيمات الفلسطينية بقي عصياً على انتزاعه ولم يفلح "الحوار الوطني" في الاتفاق على إيجاد المخارج أو البدائل المناسبة لهذا السلاح. لذا بقي "الانتصار الأمريكي" معلقاً.

لم تكن الحرب إذاً من أحل أسيرين إسرائيليين؛ فهي تجيء في تلك البيئة الإقليمية المتوترة بساحتها المفتوحة على الصراعات، التي لم تحقق فيها الولايات المتحدة انتصارات فعلية. لا بل تشهد القوة

الانتقاد له ولفريقه الذي فشل في نقل العراق إلى "الديمقراطية" التي أرادها هذا الفريق لبليدان الشرق الأوسط. في حين بصر الرئيس بوش على الدفاع عن سياساته في العراق وعلى التمسك ببقاء قواته هناك غير آبه بالدعوات إلى سحبها أو إلى تقليص عددها تدريجياً.

تبدو المكابرة الأمريكية على رفض الإقرار بالفشل في العراق منطقية تماماً في إطار تصورات المحافظين الجدد للشرق الأوسط الذي ينبغي بحسب أدبياتهم الكثيرة أن يخلو من الأنظمة الاستبدادية، وأن يكون أمن الدولة العريية وديمومتها متيسراً ومضموناً... وأن يطيح بالأنظمة القائمة..⁽¹⁴⁾ لأن الإقرار بهذا الفشل يستدعي الإقرار بمثله في أفغانستان التي عادت حركة طالبان وبعد خمس سنوات على إسقاط نظامها إلى استئناف عملياتها ضد القوات الأمريكية وبوتيرة متصاعدة. (راجع عدد نيوزويك في الأسبوع الأخير من شهر أيلول 2006)؛ ما يعني أن الإدارة الأمريكية فشلت هنا أيضاً في تغيير الواقع الأفغاني السياسي والأمني، خاصة وأن الحكومة الأفغانية والرئيس الأفغاني يعملون في دائرة جغرافية ضيقة من الحماية الأمريكية داخل العاصمة كابول، بينما تعيش باقي الولايات الأفغانية خارج سلطة الحكومة.

والنظر إلى فلسطين لا يبدو أفضل حالاً، أو أكثر اقتراباً من مشروع "الشرق الأوسط" الذي يتخيله المحافظون الجدد. فما إن فازت حركة حماس فوزاً ساحقاً في انتخابات ديمقراطية فعلية، حتى تم حصارها سياسياً ومالياً، وبدأت السلطة الفلسطينية في حال من الارتباك؛ فلا هي قادرة على التراجع أمام تقدم حماس، ولا هي قادرة على التقدم نحو الحكومة الإسرائيلية لاستئناف التفاوض. ولا تبدو الولايات المتحدة مهتمة كثيراً بدفع هذا التفاوض قدماً، واللجنة الرباعية لم تعقد أي اجتماع منذ زمن

لإطلاق النار، وأي عودة بالوضع إلى ما كان عليه قبل الثاني عشر من تموز 2006.

وضعت الحرب أوزارها في الرابع عشر من آب 2006 بعد ثلاثة وثلاثين يوماً، من دون أن تحقق إسرائيل الأهداف التي وضعتها لها. فلم يتم القضاء على حزب الله، ولا نزع سلاحه، ولا إيقاع الهزيمة به. وبات من السهل الاستنتاج بأن كوندوليزا رايس لم تنجح في التقدم نحو "الشرق الأوسط الجديد" الذي توقعت ولادته مع بداية الحرب.

لم تكن هذه الحرب على لبنان، تختلف عن حروب أخرى، بامتداداتها وتداعياتها الإقليمية. وإذا تجاوزنا انعكاسها على لبنان الذي لم يتوحد حول نتائجها السياسية والعسكرية. فإن أبرز ما يمكن تسجيله من تداعيات لهذه الحرب على المستوى الإقليمي هو التالي:

1- إسرائيل:

خرجت إسرائيل من الحرب وهي مصابة بدوار سياسي وعسكري، يشبه الدوار الذي يصيب ركاب السفينة في بحر هائج متلاطم. فالجرب التي استهدفت استعادة هيبة الجيش وقدرة الردع أسقطت النسبة المتبقية من تلك الهيبة. فعلى الرغم من "الإفراط في القوة"، وعشرات آلاف من القذائف، وأكثر من ثلاثين ألف جندي... والتدمير الهائل غير المسبوق؛ لم يتقدم الجيش نحو الأهداف التي حددتها القيادة السياسية له. وفشل ميدانياً في أكثر من موقع من مواقع المواجهة، ودفع أثماناً كبيرة غير مألوفة في حروبه السابقة مع العرب؛ من أرواح جنوده، وفي دباباته الشهيرة "الميركافا". لقد فقدت إسرائيل في هذه الحرب "قدرة الردع" التي شكلت طيلة عقود الحصن الذي يحمي الدولة والمجتمع، والتهديد الذي يمنع العدو من مجرد التفكير في أي حرب ضد إسرائيل. ولقد كتب الكثير من المعلقين ومن المحللين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين في أثناء الحرب

العظمى تعثراً واضحاً في العراق، وعودة لعمليات الطالبان في أفغانستان، وعناداً إيرانياً نووياً، وانزعاجاً عربياً من السياسة الأمريكية في العراق، التي أتاحت لإيران التمدد، وزيادة نفوذها في العمق العربي والخليجي.

لذا كان على الولايات المتحدة أن تضع حداً لذلك التراجع المتدرج في شعبيّة رئيسها، ولتزايد الانتقادات إلى وزير دفاعه دونالد رامسفيلد؛ لإدارته السيئة للحرب على العراق، وأن تحقق انتصاراً مدوياً يعيد خلط الأوراق في لبنان وفلسطين والعراق. ويجعل إيران أكثر انصياعاً للمطالب الأمريكية/ الأوروبية التي تتلخص الإشارة إليها بـ "المجتمع الدولي"، ولكي يجعل هذا الانتصار الشرق الأوسط أكثر انسجاماً مع رؤية المحافظين الجدد له. أي خالياً من "العنف والكرهية"، ومنفتحاً على الديمقراطية. وكانت إسرائيل في الوقت نفسه تنتظر اللحظة المناسبة لإعادة الاعتبار إلى هيبة جيشها بعد الانسحاب المذل من لبنان عام 2000 وإلى قدرته على الردع التي تتراجع منذ حرب تشرين عام 1973، مروراً بالانتفاضة والمقاومة في لبنان من دون أن يسجل هذا الجيش نجاحات بارزة في المواجهة مع "الحروب الصغيرة"⁽¹⁶⁾...

كان خطف الجنديين ذريعة ثمينة لكل من إسرائيل والولايات المتحدة. الأولى لاستعادة قدرة الردع الاستراتيجية، والثانية لاستعادة الشرق الأوسط كما تصورته الإدارة الأمريكية. لعل القضاء على حزب الله يثبت الانتصار الأمريكي في لبنان، ويضعف حليفته سوريا، ويمهد الطريق من دون تردد أمام الخيار العسكري للتعامل مع إيران.. وبهذا تكون الحرب هي مخاض ولادة شرق أوسط جديد كما قالت كوندوليزا رايس في الأيام الأولى لاندلاعها، عندما رفضت أي حديث عن وقف

إن هذه الاستنتاجات تتصل بجوهر الوجود الإسرائيلي؛ لأن هذا الوجود قام منذ نشأة الكيان على فكرة الردع والحرب الخاطفة، والدولة التي لا تهزم، والحرب في أرض العدو، وحمية المدنيين الإسرائيليين الذين لم يشعروا يوماً لا بمخاطر الحرب عليهم، ولا بتأثيراتها على حياتهم اليومية. لقد أسقطت الحرب ذلك كله..

امتدت نتائج الحرب إلى أسئلة أخرى لا تقل أهمية عن أسئلة الردع والعقيدة القتالية المستقبلية؛ مثال مدى قدرة إسرائيل على خوض معارك تريدها الولايات المتحدة؟ وأين هي مصلحتها في خوض معارك مماثلة؟ وكيف ستستعيد إسرائيل قدرة الردع من جديد؟ وهل ستشجع هذه الحرب دولاً أخرى على الثقة بإمكانية هزيمة الجيش الإسرائيلي، أو على الأقل بالاعتقاد بأنه "جيش لا يقهر"، خلافاً لما كان سيُنظر إليه سابقاً؟ وهل ستخوض إسرائيل حروبها المقبلة بالطريقة نفسها. أم أن عليها إعادة النظر في استراتيجيتها وتكتيكاتها العسكرية بعد المواجهة التي ربح منها حزب الله مع أساليبه القتالية التي دمج فيها بين المقاومة الشعبية، وبين قتال الجيوش المنظم.

لقد وجدت إسرائيل نفسها بعد هذه الحرب مجدداً أمام الوضع الفلسطيني وتعقيداته، وأمام عملية التسوية التي عاد اهتمام العالم بها. وكان من اللافت أن تمهد وزيرة الخارجية تسيبي ليفني في الأيام الأخيرة للحرب بدعوة سوريا إلى التفاوض. وأن يستأنف تلك الدعوة وزير الدفاع عمير بيرتس بعد تلك الحرب (2006/9/23)، مع تأكيده على محورية الدور السوري في عملية التسوية، من دون أن ينسى التذكير بأنها تدعم الإرهاب في الوقت نفسه.

لقد خرجت إسرائيل متضررة، ومضطربة من هذه الحرب، وهي تحتاج إلى إعادة ترميم مفاهيمها العسكرية والسياسية والأمنية. لكن خطاها

وبعدها عن المشكلة الوجودية الخطيرة التي نجمت عن تصدع هذه القدرة. وربما هذا ما خشي منه شيمون بيريز عندما وصف هذه الحرب بأنها "حرب حياة أو موت بالنسبة إلى إسرائيل. وتعكس النتائج السياسية للحرب (من تشكيل لجان تحقيق، وتراجع شعبية أولمرت إلى 7%، واستقالة أودي آدم قائد الجبهة الشمالية، هذا الفشل في تحقيق أهداف الحرب.

لقد كشفت هذه الحرب الداخل الإسرائيلي؛ فأول مرة منذ تأسيس إسرائيل تعجز الدولة والجيش عن حماية المدنيين الذين نزحوا من بيوتهم (نحو مليون نازح) وبقوا في الملاجئ طيلة ثلاثة وثلاثين يوماً هي مدة الحرب، والصواريخ تتساقط فوق مدعهم حتى البعيدة عن الحدود اللبنانية... وهذا يعني على المستوى الاستراتيجي أن عقيدة إسرائيل القتالية واستراتيجيتها الدفاعية فقدت مبرراتها وصدقيتها؛ لأن هذه العقيدة كانت تقوم على الحرب الخاطفة التي تحقق فيها إسرائيل انتصاراً في بضعة أيام كما فعلت في حرب الأيام الستة عام 1967. وتستند هذه العقيدة إلى مساحة إسرائيل الجغرافية الصغيرة التي لا تستطيع أن تتحمل حرباً طويلة، ولا نقل المعركة إلى الداخل. ولهذا كانت إسرائيل تبدو عاجزة تماماً وهي تنظر إلى الصواريخ وهي تتساقط على مدنها ولا تستطيع أن تفعل شيئاً حيالها. كما لم يستطع الجيش أن يدمر منصات الصواريخ التي لم تتوقف عن الإطلاق إلى اليوم الأخير من الحرب. وقد اعتبر هذا العجز من أبرز وجوه الفشل الإسرائيلي في هذه الحرب.

ومن أهم نتائج الحرب على إسرائيل أن استطلاعات الرأي اللاحقة أثبتت أن الجمهور الإسرائيلي لم يعد يثق في قدرة قيادته السياسية أو العسكرية على تحقيق الانتصار، وفي أن دولته تنتصر دائماً في الحروب التي تخوضها.

الفلسطينية كوة في جدار حصار سوريا؛ إذ فتحت دمشق بواباتها للفائزين القادمين من فلسطين، في الوقت الذي أغلقت فيه أبواب العواصم العربية الأخرى في وجوههم. ولذا كانت الحرب على لبنان وهدفها الرئيسي القضاء على حزب الله لن تعني بالنسبة إلى سوريا سوى خسارة حليف قوي سيسمح لأعدائها بمزيد من تهديدها وإضعافها... وعندما خرج هذا الحليف منتصراً ولم يسحق في تلك الحرب؛ سارع الرئيس بشار الأسد في اليوم التالي لوقف النار، إلى إعلان خطاب الانتصار في (2006/8/15)، موجهًا التهم القاسية إلى القوى السياسية اللبنانية المناوئة لنظامه (نتاج إسرائيلي)، وإلى الأنظمة العربية التي أيدت الحرب، ووقفت ضد حزب الله (أنصاف الرجال)؛ أي السعودية ومصر والأردن. وكان من الطبيعي أن تشعر سوريا بأنها تجاوزت منعطفاً سياسياً وعسكرياً خطيراً. لأن هزيمة حزب الله في هذه الحرب كانت ستفتح على الأرجح شهية الجيش الإسرائيلي للانعطاف نحو سوريا. وكان على سوريا أن تدفع ثمن دعمها السياسي والعسكري لحزب الله. ولذا شعرت القيادة السورية، وتصرفت بعد الحرب ليس فقط على أنها شريك في هذا الانتصار؛ بل على أساس أنها شريك في صنعه. ويكفي أن نذكر الإشارات التي صدرت من أمين عام الأمم المتحدة حول محورية الدور السوري في أي حل للأزمة في لبنان، وكذلك زيارة وزير الخارجية الإسباني إليها داعياً إلى إشراك سوريا في أي حل؛ ومن ثم الدعوات الإسرائيلية إلى التفاوض مع سوريا، لنستنتج أن سوريا خرجت أكثر قوة من هذه الحرب، وخرج "المحور السوري/الإيراني" أكثر تماسكاً وأشد اعترافاً به بدوره.

3- إيران:

تعتبر إيران من أكثر الدول الإقليمية التي انعكست عليها إيجاباً نتائج الحرب. ليس فقط لأنها

التحريضي بعد الحرب اتجه مباشرة نحو "الخطر الإيراني".

وتعكس المواقف تجاه سوريا هذا الاضطراب السياسي؛ ففي حين يريد البعض في إسرائيل أن يجعلها في دائرة اهتمام التفاوض والتسوية، بعيداً من ارتباطها بإيران، ومن تحالفها الاستراتيجي معها؛ يريد البعض الآخر أن يمنع حتى الآمال بفتح أبواب التسوية، أو نزع الصدا عن أفعالها.. مثل اعتبار أولمرت "دمشق عاصمة للإرهاب" (2006/9/29).

2- سوريا:

واجهت سوريا قبل الحرب أوضاعاً سياسية وأمنية صعبة ومعقدة، بلغت حد التلويح بإسقاط النظام، وظهرت علانية، ولأول مرة شخصيات سورية تدعو إلى تغيير هذا النظام، وتفاقم الخلاف الأمريكي/ السوري وبلغ حدًا من التوتر غير مسبوق منذ سنوات طويلة. وكانت الولايات المتحدة تكرر شروطها لرفع الضغوط عن سوريا: منع تسلل "الإرهابيين" عبر حدودها إلى العراق، وإقفال مكاتب المنظمات الفلسطينية في دمشق ونزع سلاح الميليشيات في لبنان، حتى بعد خروجها منه إثر القرار 1559. وعاشت سوريا مناخاً من التضيق الإعلامي والسياسي بعد اتهامها بارتكاب جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وظهرت بوادر تصدع في علاقاتها مع "المحور" السعودي/ المصري الذي كان متشدداً في المسارعة إلى خروج القوات السورية من لبنان. وتراجع بعض نفوذ سوريا الإقليمية بعدما فقدت وجودها العسكري المباشر وانتهت إدارتها للحياة السياسية في لبنان.

أصبحت سوريا أكثر التصاقاً بحليفاتها إيران، بعدما تراجع حلفها العربي التقليدي. وفي الوقت الذي اشتدت الضغوط الإقليمية/الفرنسية على سوريا؛ فتح نجاح حركة حماس في الانتخابات

النووي، ولم تعطل اجتماعات وكالة الطاقة الدولية، ولا اجتماعات مجلس الأمن، ولا اللقاءات الأمريكية/الأوروبية؛ بل استمر كل هؤلاء في متابعة هذا الملف التي تجلت في القرار 1696؛ ما يعني أن فرضية شن الحرب من جانب حزب الله لصرف الأنظار عن البرنامج النووي الإيراني كانت فرضية واهية؛ لأن المخاوف الغربية من هذا البرنامج والضغط لوقفه بدأت قبل سنوات، واستمرت أثناء الحرب، وهي متواصلة بعد توقف الحرب. لا بل إن الفرضية الأخرى التي تقول بأن القضاء على حزب الله هو إضعاف لإيران؛ هي الفرضية المنطقية؛ إذ تفقد إيران أحد أقوى حلفائها في المنطقة، ما يمهد -من دون أي مخاوف- من رد حزب الله على إسرائيل للخيار العسكري الأمريكي ضد طهران⁽¹⁸⁾.

لذا كان من الطبيعي أن تشعر إيران بأنها انتصرت أيضًا في هذه الحرب، وإن لم تعلن ذلك كما فعل الرئيس السوري بشار الأسد. لكن فشل الحرب الإسرائيلية ومعها المشروع الأمريكي "لشرق أوسط جديد" عبر لبنان؛ لن يعني بالنسبة إلى إيران سوى عرقلة التقدم نحوها، والاعتراف المباشر بقوتها ونفوذها. وقد شهدنا كيف ذهب وزير الخارجية الفرنسية فيليب دوست بلازي إلى السفارة الإيرانية في بيروت لملاقاة نظيره الإيراني منوشهر متقي للتباحث في صيغ القرار الدولي لإنهاء الحرب. وكيف ذهب كوفي أنان أيضًا إلى طهران بعد الحرب. وقد كان لافتًا جدًا تراجع الموقف الأوروبي عن فرض العقوبات، وحتى عن إرسال الملف الإيراني إلى مجلس الأمن بعد انتهاء الحرب وفشل الحملة العسكرية الإسرائيلية.

وها هو خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية يستأنف الحوار مع علي لاريجاني مسئول الملف النووي الإيراني بعد انقضاء الواحد والثلاثين من آب، ومن دون أن توقف إيران تخصيب

هي من أسهم في إنشاء حزب الله كحركة مقاومة وأمدته بالدعم والتدريب منذ عام 1982 بعد الاحتياح الإسرائيلي للبنان؛ بل لأن المشروع الأمريكي الإسرائيلي بالقضاء على هذا الحزب يندرج في إطار مشروع المواجهة الأمريكية/الإيرانية، التي تشكل فيها إيران حلقة أساسية من حلقات الاختلاف والممانعة مع الولايات المتحدة. ومن المعروف أن عقدة الخلاف بين واشنطن وطهران سبقت احتلال العراق، وتعود إلى ما تسميه الإدارة الأمريكية "دعم الإرهاب" في لبنان وفلسطين؛ أي حركات المقاومة ضد إسرائيل. والقطيعة التامة بين البلدين تعود إلى عام 1979 بعد انتصار الثورة مباشرة، وتفرض الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ عقوبات اقتصادية وتجارية وتسليحية على إيران. ومع تقدم برنامج إيران النووي قبل سنوات؛ تصاعد الخلاف بينها وبين الغرب، الذي يتهمها بالسعي إلى امتلاك السلاح النووي، في حين تؤكد إيران أن الطاقة النووية التي ستحصل عليها هي للأغراض السلمية فقط. وعلى الرغم من قناة التفاوض الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) في السنوات الثلاث الماضية؛ لم تحل الثقة بين إيران وبين "المجتمع الدولي" بشأن برنامج هذه الأخيرة النووي. ولم تستبعد الولايات المتحدة الخيار العسكري كسيناريو محتمل لمنع إيران من المضي في هذا البرنامج. كما لم توقف ضغوطها لإحالة "الملف الإيراني النووي" إلى مجلس الأمن لفرض العقوبات على إيران، تمهيدًا للخيار العسكري الذي لم يتخل عنه الرئيس الأمريكي تمامًا، وتشجعه اتجاهات سياسية واستراتيجية في الولايات المتحدة⁽¹⁷⁾. وفي ذروة الحرب على لبنان أصدر مجلس الأمن قرارًا (1696) يحدد نهاية شهر آب 2006 موعدًا لإيران لوقف تخصيب اليورانيوم. أي إن الحرب لم تصرف أنظار "المجتمع الدولي" عن ملف إيران

الأسابيع لم تتوقف الهجمات والغارات الإسرائيلية على القرى والبلدات الفلسطينية، وارتكبت الجيش الإسرائيلي عشرات المجازر، من دون أن يتدخل أحد في العالم لمنع أو إدانته. وقام باعتقال مجموعة من نواب حماس ووزرائها؛ لذا عندما خطف حزب الله هذين الجنديين. نجح في إضعاف الطوق المفروض على الفلسطينيين، وتردد أن التفاوض لإطلاق الأسرى قد يتخذ مساراً واحداً في لبنان وفلسطين. إلا أن الحرب التي اتسعت رقعتها وتعقيداتها السياسية والديبلوماسية؛ أبطت كل صيغة تبادل على حدة. ومن المعلوم أن تجربة خطف الجنود الإسرائيليين بدأها حزب الله في لبنان قبل سنوات، ثم انتقلت إلى فلسطين.

وإذا كانت مواجهة قوة الاحتلال نفسها، قبل سنوات ستفضي إلى تكرار بعض الأساليب هنا وهناك، إلا أن الأهم من ذلك كله أن إصرار حزب الله على رفض إطلاق الجنود من دون تبادل؛ سيدفع حماس إلى عدم التراجع، واعتماد المبدأ نفسه، على الرغم من كل الضغوط التي قد تتعرض لها. وإذا قاتل حزب الله وصمد أمام ضخامة ووحشية الآلة العسكرية الإسرائيلية، ولم يُهزم أو يُقضى عليه؛ فإن حركة حماس والحركات الفلسطينية الأخرى ستعتبر ذلك أمودجاً يمكن الاقتداء به.

وإذا أظهر الجيش الإسرائيلي عجزاً أو ارتباكاً، أو اعترافاً بفشل قواته في الميدان، وخرجت الأصوات لمحاكمة المسؤولين عن هذا الفشل؛ فإن حركات المقاومة في فلسطين سوف تشعر بالقدرة على القيام بالمواجهة نفسها، وهذا من أهم وأخطر نتائج هذه الحرب على المواجهة الفلسطينية/الإسرائيلية. ويكفي أن نذكر بأن الانتفاضة اندلعت عام 2000 بعد أربعة أشهر فقط على تحرير جنوب لبنان وانسحاب الجيش الإسرائيلي من دون قيد أو شرط في 25 أيار في العام نفسه.

اليورانيوم. وها هو الرئيس شيراك يدعو إلى عدم التسرع لا في فرض العقوبات ولا في بحث الملف الإيراني في مجلس الأمن. أما إيطاليا فطالبت بأن تكون شريكاً في المفاوضات الأوروبية مع إيران.

لقد خرجت إيران أكثر قوة من هذه الحرب، وأكثر اعترافاً بنفوذها، بعدما فشلت الحملة الأمريكية/الإسرائيلية في القضاء على حزب الله حليفها القوي.

وقد ظهرت إيران كأبرز الراجحين الإقليميين بعد حرب تموز 2006؛ فقد تبين أن السلاح الأمريكي الذي استخدمته إسرائيل لم يردع قدرة حزب الله الصاروخية؛ فكيف بالقدرة الصاروخية الإيرانية ذات المدى الأبعد والأكثر تدميراً؟ ما يعنى أن على إسرائيل والولايات المتحدة ان تتحسبا كثيراً قبل التفكير في أي عمل عسكري ضد إيران.

لكن ذلك لن يعنى بأي حال أن إيران ستشعر بالاستقرار، على الرغم من الابتعاد الأوروبي النسبي عن السياسة الأمريكية المتشددة تجاهها؛ فالإدارة الأمريكية لا تزال تمارس الضغوط لفرض العقوبات، ولا تزال تلوح بأن الخيار العسكري ليس خارج الاحتمالات⁽¹⁹⁾... خاصة مع إعلان الرئيس الأمريكي أن حربه مستمرة ضد "الفاشية الإسلامية" التي لا تميز فيها بين "الإرهاب السني والإرهاب الشيعي".

لذا فإن أفق العلاقة الأمريكية/الإيرانية باتجاه التفاوض أو الحلول العسكرية حول الملف النووي؛ سيبترك تأثيرات مباشرة على مجمل القضايا الساخنة والعالقة في منطقة الشرق الأوسط من لبنان وفلسطين إلى العراق...

4- فلسطين والعراق:

قبل خطف الجنديين الإسرائيليين في جنوب لبنان بأسابيع قليلة؛ كانت حركة حماس قد احتطفت بدورها جندياً إسرائيلياً من داخل غزة. وطوال تلك

المقاومة ضد الاحتلال من جهة ثانية. ومستقبل العراق الموحد أو الفدرالي يشغل جميع القوى السياسية العراقية؛ ولذا لن تشعر هذه القوى بأثر نتائج الحرب على تعديل المسار السياسي أو الأمني في العراق.

ربما ستكون إيران أكثر من يستطيع توظيف نتائج هذه الحرب في المواجهة مع الولايات المتحدة، بعدما تبين أن حزب الله (حليف إيران) قادر على الصمود في وجه الحملة الأمريكية/ الإسرائيلية، وقادر على إفشال مشروع الشرق الأوسط الجديد من لبنان. ومثل هذه النتيجة يمكن أن تُقرأ أمريكياً في المجال العراقي نظراً لنفوذ إيران وامتدادها في الأوساط العراقية كافة؛ ما يعنى المزيد من الحسابات الأمريكية قبل التفكير في أي عملية عسكرية ضد إيران.

5- النظام الإقليمي العربي:

لأول مرة في تاريخ الصراع العربي/ الإسرائيلي تتخذ بعض الدول العربية (السعودية- الأردن- مصر) موقفاً يبرر العدوان ويحمل الطرف العربي (حزب الله) مسؤولية اندلاع الحرب (البيان الذي نقلته وكالة الأنباء السعودية عن مصدر رسمي سعودي في 2006/7/13، ثم البيان المشترك المصري/ الأردني في اليوم التالي) في حين وقفت دول أخرى علانية إلى جانب المقاومة (سوريا واليمن).

وقد اتضح هذا الانقسام بشكله الرسمي في الاجتماع الوزاري لمجلس جامعة الدول العربية، الذي انعقد في القاهرة في 2006/7/15؛ إذ توزعت مواقف الوزراء بين ثلاثة اتجاهات: الأول يضم مصر والأردن والسعودية والكويت والعراق والرئاسة الفلسطينية والإمارات والبحرين. ويحمل هذا الاتجاه حزب الله مسؤولية التصعيد الذي جاء "في وقت غير مناسب"، وقد يجر المنطقة إلى حرب كبيرة". الاتجاه الثاني ضم سوريا ولبنان واليمن واعتبر أن عمليات حزب الله ضد إسرائيل مشروعة ولا تتعارض مع

وإذا كانت تداعيات هذه الحرب لن تظهر بسرعة على أداء حركات المقاومة، وفي مقدمتها حركة حماس في فلسطين، وسوف يمضي بعض الوقت قبل أن يتم تدارس الأساليب القتالية الجديدة، فإن إسرائيل في المقابل لن تسمح بمثل تلك السهولة يجعل حماس على سبيل المثال تكرر تجربة حزب الله في منع الجيش من تحقيق أهدافه. لذا من المتوقع أن تشتد ضراوة العمليات العسكرية الإسرائيلية وعمليات الاغتيال ضد الناشطين الفلسطينيين من الفصائل كافة. وعلى الرغم من ارتفاع حرارة الحديث عن العودة إلى التفاوض وإلى إحياء مسار التسوية أو خارطة الطريق، أو تدخل اللجنة الرباعية؛ فمن المستبعد حصول أي تقدم حقيقي على طريق إحياء التفاوض مع السلطة الفلسطينية، أو التوصل إلى حلول لم ينجح الطرفان في بلوغها قبل هذه الحرب. وإذا كانت القيادة الإسرائيلية تتحدث عن استعداد للتفاوض أو لإحياء مسار السلام مع الفلسطينيين أو مع سوريا؛ فلائها تريد تحويل الأنظار عن فشل الجيش في لبنان، وعن لجان التحقيق في أسباب الإخفاق في الحرب. لكن لا شيء يؤشر إلى استئناف التفاوض في المدى المنظور، خاصة وأن البيت الفلسطيني أيضاً يعاد ترتيبه بعدما حوصرت حماس طيلة الأشهر الماضية، وبات خيار الوحدة الوطنية هو المخرج لأزمة الحكم بين حماس وبين السلطة.

أما في العراق الذي لم يظهر عليه أي نوع خاص من أنواع التأييد مع لبنان ومع حزب الله في هذه الحرب، باستثناء ما حصل في دول عربية أخرى من تظاهرات تأييد للمقاومة، وتنديد بالعدوان الإسرائيلي؛ فلا يبدو أن نتائج الحرب ستغير من واقع التعقيدات السياسية والأمنية فيه.

فالسلطة العراقية تبدو عاجزة أمام الضغوط الأمريكية من جهة، والفلتان الأمني وعمليات

وتركيا) أو التعامل مع الملف الفلسطيني (المقاومة والسلطة)..

فإن هذا "الخور" نفسه قد تصدع بدوره عام 2005 بعد اغتيال الرئيس الحريري، وما أعقبه من مواقف سعودية ومصرية مارست ضغوطاً واضحة وقاسية للمساعدة في سحب القوات السورية من لبنان. وفي الوقت الذي اتسع فيه التباعد العربي/العربي؛ ذهبت سوريا إلى تمّين تحالفها مع إيران. ولهذا سيكون من بين الأهداف الأمريكية بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان محاولة جذب سوريا بعيداً عن إيران، من خلال تقديم الحوافز عبر رفعها عن لائحة الإرهاب، وتقديم المساعدات، وفتح باب التفاوض حول الجولان...

إذاً لم يكن النظام الإقليمي العربي فاعلاً في أثناء الحرب؛ فقد اجتمع وزراء الخارجية العرب كما سبق وأشرنا في بيروت في 2006/8/7، بعد نحو شهر على العدوان، وقبل أسبوع فقط من وقف الحرب. وعلى الرغم من تشكيل لجنة ثلاثية من الوزراء العرب لنقل وجهة النظر العربية إلى مجلس الأمن بشأن الصياغة النهائية لمشروع القرار الفرنسي/الأمريكي الذي سيصدر لاحقاً تحت الرقم 1701؛ فإن حصيلة الموقف العربي من العدوان ومجرياته السياسية والعسكرية كانت أدنى بكثير من حجم ما حصل. وتجلّى ذلك أيضاً في تبخر فكرة القمة الطارئة التي طرحت أثناء اجتماع وزراء الخارجية في بيروت، والتي لم تعقد إلى اليوم، وكذلك في غياب القادة العرب عن حضور القمة الإسلامية التي انعقدت في ماليزيا لبحث العدوان على لبنان.

إذا كانت هذه الحرب قد صدّعت المثلث أو الخور "السعودي/المصري/السوري"؛ فإنها أثبتت في الوقت نفسه أنه من الصعب لهذا المثلث أن يشكل القيادة البديلة للنظام الإقليمي العربي كما ظن البعض في مرحلة معينة، خاصة بعد تراجع دور مصر إثر

ميثاق الأمم المتحدة. الاتجاه الثالث ضم المغرب والسودان وليبيا... ورأى أن حزب الله لم يرتكب جريمة عندما أسر الجنديين... ولكن كان عليه التنسيق مع الحكومة اللبنانية. أما الاجتماع الطارئ الذي أقر لاحقاً لمجلس الوزراء العرب على أن يعقد في بيروت فكان في 2006/8/7؛ أي بعد نحو شهر على بدء العدوان الإسرائيلي⁽²⁰⁾.

لا يعكس هذا الانقسام وهذا التأخير في الاجتماع حديثاً في الموقف العربي من قضية بهذه الأهمية؛ فقد سبق وحصل انقسام مشابه عشية الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، ولم تتم الدعوة أثر تلك الحرب إلى قمة طارئة، علماً بأن المصادقة على دورية القمة قد تمت في قمة القاهرة عام 2000، كما أن التحفظ الرسمي العربي كان واضحاً من فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في شباط 2006، وحالت بعض الحكومات دون زيارة أو لقاء رئيس الوزراء الفلسطيني، وهو من حركة حماس. ولم تعترض على المواقف الأمريكية والأوروبية التي دعت إلى قطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني بعد فوز حماس...

أي أن التفكك في النظام الإقليمي العربي وانقسام مواقف دولة تجاه القضية الواحدة، وعدم حصول أي اجتماع (أو حصوله متأخراً) على مستوى القمة؛ لم يكن مفاجئاً أو طارئاً في مواجهة الحرب الإسرائيلية على لبنان. لا بل كشفت هذه الحرب حجم التدهور الذي آل إليه هذا النظام. وإذا كانت السنوات الماضية قد رأبت هذا الصدع جزئياً عبر ما أطلق عليه "الخور السعودي/السوري/المصري" الذي حافظ على الحد الأدنى من المعالجة العربية المشتركة التي كانت تفرض نفسها على باقي المواقف العربية تجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان (1996) أو المواقف من دول الجوار (إيران،

العواصم العربية وحتى الإسلامية ترفع شعارات حزب الله، وصور السيد نصر الله، فتجاوزت بذلك أجواء الفتن المذهبية التي كان البعض يؤكد على خطورتها وإمكانية حصولها. ولعل هذا الموقف الشعبي الواسع يعبر عن رغبة عميقة في تحطيم الشعور الدائم بالهزيمة والانكسار أمام إسرائيل، الذي تسببت به الحكومات العربية طيلة العقود الماضية، ولا تزال تشيعه في وسائل الإعلام على المستويات السياسية والنفسية. لقد حرك صمود حزب الله في هذه الحرب تلك الرغبة القوية عند عموم الناس التي تجلّت في التظاهرات الشعبية للمطالبة بالمشاركة في القتال وفي صناعة الانتصار. كما ارتفعت في الوقت نفسه شعارات النقد والاتهام بالعجز والتقصير والتآمر للحكومات التي طالبها المتظاهرون باتخاذ المواقف التي تتناسب وما يحصل في جنوب لبنان (مثل قطع العلاقات مع إسرائيل، أو استدعاء السفير من إسرائيل، أو طرد السفير الإسرائيلي من الدولة التي وقعت اتفاقات سلام، إلى إرسال المساعدات، وصولاً إلى فتح باب التطوع أمام الراغبين بالمشاركة في القتال).

وقد أحدثت تلك المظاهرات إرباكاً وحرَجاً لدى الحكومات العربية؛ ما اضطرها إلى تعديل بعض خطابها تجاه الحرب، خاصة وأن الوقائع الميدانية بدأت تشير إلى انكسار المهجمة العسكرية الإسرائيلية، وإلى نجاح المقاومة في الصمود أمام العدوان.

وإذا كان ما حصل سيحرّك الكثير من الآمال والرهانات على هذا الواقع الشعبي الذي تبين له عملياً كيف يمكن التصدي لإسرائيل، والصمود في وجه آلتها العسكرية، وإفشال أهدافها؛ فإن هذا التعاطف يحتاج لكي يكون أكثر فاعلية في المستقبل إلى قوى منظمة ومهيأة لقيادته على المستويات كافة. وهذا غير متوفر في معظم البلدان العربية. وإذا كانت

اتفاقيات كامب ديفيد، علماً بأن هذا "المثلث" لم يكن له دور محوري في كثير من المخططات والأزمات التي عصفت بالمنطقة العربية؛ من الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، إلى الحرب العراقية/ الإيرانية بين 1980 و1988، وصولاً إلى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، من دون أن يعني ذلك أن هذا المثلث لم يكن له دور إيجابي أيضاً في دعم سوريا والمقاومة في لبنان على سبيل المثال طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي حتى التحرير عام 2000. لكن من المؤكد أن "النظام العربي" يشهد فراغاً على مستوى القيادة، كشفت الحرب الأخيرة على لبنان حجمه وتعقيداته. فقد وقفت قطر على سبيل المثال ضد المملكة السعودية واتخذت سياسة مغايرة لها، ومواقف حادة من مسؤوليها؛ فجاء الموقف القطري مؤيداً للمقاومة وداعياً إلى المحافظة على سلاحها، في مقابل الموقف السعودي الذي اعتبر ما قام به حزب الله "مغامرة غير محسوبة" في بداية الحرب. وتبدو أزمة القيادة من خلال هذا المثال بالمقارنة بين حجم دولة قطر وحجم المملكة السعودية.

ولا يبدو في الأفق حتى بعد هذه الحرب ما يشير إلى أي تبدل في واقع النظام العربي، ولا في الفراغ على مستوى قيادته، على الرغم من "التماسك" النسبي الذي يظهر في الموافقة الجماعية على مشاريع التسوية مع إسرائيل؛ مثال: قمة بيروت عام 2002. لكن محاولات رأب الصدع لن تتوقف في الوقت نفسه لأن الجميع يخشى أن تصل الأمور إلى القطيعة النهائية، كما حصل في عودة التقارب المصري/ السوري، حتى بعد خطاب الرئيس الأسد الشهير في 2006/8/15.

ثمّة واقع آخر على مستوى النظام الإقليمي العربي؛ هو الواقع الشعبي والجماهيري، الذي تجاوز مواقف حكوماته، وأعرب عن تأييده التام للمقاومة في لبنان ضد إسرائيل؛ فخرجت التظاهرات في معظم

والتسويات... فبالنسبة إلى إسرائيل التي خرجت وهي تبحث عن أسباب الفشل في هذه الحرب لن تبقى أسيرة هذا الواقع إلى الأبد، على الرغم من تأثيراته الاستراتيجية على مستقبل ووجود الكيان الإسرائيلي؛ بل ستعمل على إعادة ترميم قدرة الردع لإعادة الاعتبار إلى هيبة الجيش.

كما أن إسرائيل تؤكد حتى بعد دخول الجيش اللبناني، ووجود اليونيفيل؛ أنها لن تتوقف عن الطلعات الجوية إلى داخل الأراضي اللبنانية. وإذا كانت المقاومة لا تزال تمتلك الصواريخ وترسانة عسكرية مهمة؛ فهذا يعني أن إسرائيل ستعتبر أن أمنها سيبقى مهددًا، وأن عليها التخلص من هذا التهديد بالوسائل كافة، بما فيها الحرب إذا لزم الأمر. ولكن مثل هذه الخيارات المحتملة لا تعني أن اللجوء إليها قد يتم في وقت قريب؛ فدون ذلك فترات طويلة وربما سنوات قد تتغير فيها الكثير من الأوضاع في المنطقة. وإذا كانت أي حرب تخوضها إسرائيل لا تنفصل عن المشروع الأمريكي في المنطقة؛ فهذا يعني أن الحديث عن آخر الحروب أو عن تجددتها يرتبط أيضًا بالرؤية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط؛ ففي حقبة المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية الحالية شهد العالم حربًا مفتوحة على الإرهاب، تم خلالها إسقاط أنظمة في العراق وأفغانستان، وإشعال حرب في لبنان، ووصل التوتر مع إيران ذروته، والتهديد بالضربة العسكرية لمنع إيران من امتلاك الطاقة النووية لا يزال قائمًا. وتشير بعض التقديرات إلى أن بوش لن يغادر البيت الأبيض قبل نحو سنتين، إلا ويكون قد وجه ضربه العسكرية إلى إيران. ولا أحد يقدر على التنبؤ بحجم رد الفعل الإيراني على هذا الخيار الأمريكي المحتمل، الذي قد يشغل المنطقة برمتها؛ ما يعني أن الحرب قد تعود إلى المنطقة، ولكن من البوابة الإيرانية هذه المرة، وليس من بوابة لبنان.

المقاومة في وجه إسرائيل حققت هذه الوحدة الشعبية، وهذا الحراك الشعبي القوي؛ فإن القضايا العربية الأخرى ربما لن تحقق مثل هذه الوحدة، خاصة عندما يتوجه الجميع نحو الداخل لمواجهة الحكومات المستبدة أو الظالمة أو التابعة... كما أن هذه التحركات الشعبية لم تتمكن حتى في أثناء الحرب وحرارتها الملتهية من الضغط على حكوماتها لتغيير حقيقي في سلوكها؛ كقطع العلاقات، أو التهديد بالمقاطعة الاقتصادية أو ما شابه ذلك... وهكذا لعبت التحركات الشعبية والمدنية دورًا مهمًا ومؤيدًا للمقاومة وقائدها إبان الحرب، وكان لهذا الدور تأثيراته الإعلامية والنفسية والسياسية الإيجابية على المقاومة. لكن الرهان على هذا الدور يحتاج مستقبلًا إلى القوى التي تستطيع الانتقال به من العمل العفوي إلى العمل المنظم، ودون ذلك عقبات كثيرة في المستقبل المنظور.

نحو حروب جديدة؟

ذهبت بعض التحليلات إلى أن ما جرى في لبنان سيكون آخر الحروب العربية الإسرائيلية. وإن المنطقة لن تشهد حروبًا؛ لأن إسرائيل من جهة عجزت عن تحقيق أهدافها من الحرب، وهي لن تدخل في حروب جديدة مع سوريا أو مع أي دولة عربية أخرى، ولأن هذه الدول من جهة ثانية تريد التسوية الشاملة مع إسرائيل، وهي على استعداد للتطبيع معها، كما عبرت عن ذلك قمة بيروت عام 2002. وترى هذه التحليلات أن وجود قوات اليونيفيل والجيش اللبناني في الجنوب سيمنع فعليًا أي نشاط للمقاومة، حتى لو احتفظت بسلاحها؛ ما يعني أن إمكانية نشوب حرب أخرى من خلال لبنان لن تكون فرصتها متوفرة.

إن تداعيات الحرب على دول المنطقة التي سبق وأشرنا إليها ربما لن تسمح بهذا التحليل المتفائل لجهة غياب الحروب، وتقدم الاستقرار

إذا إن عدم تقدم الحلول على "الجهة" الفلسطينية؛ سيجعل من خيار الحرب في الداخل الفلسطيني (بشكلها الحالي أو أكثر تصعيداً)، أو في الجوار الفلسطيني؛ خياراً محتملاً لا يمكن استبعاده تماماً.

بعد الحرب الأخيرة على لبنان بأبعادها الإقليمية والدولية؛ تبدو منطقة الشرق الأوسط وكأنها تتأرجح بين خيارين: إما التسوية التي تبدأ مع الملف النووي الإيراني، والتي ييذل الأوروبيون جهودهم لإنجاحها عبر انتزاع تنازل وقف التخصيب المحدود من إيران، وعبر تعزيز عوامل الثقة والتفاهم بين الطرفين، والتي ستمتد إلى فلسطين بحثاً عن حلول تفاوضية بين إسرائيل والفلسطينيين⁽²¹⁾، والتي ستؤثر بطبيعة الحال على العراق الذي تتمتع فيه إيران، بنفوذ قوي، بحيث تشمل التسوية مع إيران الملف العراقي إضافة إلى الملف النووي.

يبدو هذا الخيار هو الأقرب إلى الرؤية الأوروبية على المستوى الدولي، بعدما برز الدور الأوروبي بقوة أكبر كما يتبين من كثافة المشاركة الأوروبية في قوات اليونيفيل في لبنان، ومن الابتعاد النسبي عن خيار التصعيد، الذي تريده الولايات المتحدة مع إيران.

أما الخيار الثاني وهو خيار الحرب؛ فيبدو خياراً أمريكياً ومن يتأمل في الاستعدادات العسكرية لجميع دول المنطقة سوف تزيد خشيته من احتمال اللجوء إلى هذا الخيار، بحيث يشعر الكثير من الخبراء والمسؤولين في أوروبا وأمريكا بأنهم في سباق مع الزمن تجاه ملفات المنطقة كلها؛ فالمناورات العسكرية الإيرانية في الأشهر الأخيرة أظهرت أن القيادة في إيران تستعد جدياً للحرب على جبهة الفضاء (أي الصواريخ الباليستية التي تصل إلى إسرائيل ومشارف أوروبا ودول الخليج) والجبهة البحرية في مياه الخليج لإغلاق مضيق هرمز الذي تعبره ناقلات النفط في

ثمّة احتمال آخر لحرب إسرائيلية/ سورية؛ فإسرائيل التي خسرت حربها في لبنان لا يمكن أن تذهب إلى التسوية مع سوريا، وها هي الأصوات الإسرائيلية قد خرجت لتؤكد أن الجولان جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، وأن إعادته مستحيلة إلى سوريا، كما أن سوريا في المقابل بدأت تلوح بفقدان الأمل في السلام، وبأنها تخشى أن تكون الحرب هي السبيل لاستعادة الأرض. ومع استمرار الرغبة الأمريكية في حصار سوريا وفرض العقوبات عليها (تصريحات كوندوليزا رايس في 2006/9/27)؛ فإن سيناريو الحرب سيظل احتمالاً بين سوريا وإسرائيل.

أما على المستوى الفلسطيني؛ فإن الحرب لم تتوقف أصلاً. ومنذ سنوات، وحتى أثناء الحرب على لبنان تقوم إسرائيل بعمليات دهم واغتيال وهدم للبيوت في المناطق الفلسطينية كافة، كما تستمر وتتفاوت عمليات الرد تارة بقصف المستعمرات أو بعمليات تفجير... ولا يبدو ان الوضع يتجه نحو الاستقرار أو عقد التسويات. فبعد أكثر من عشر سنوات على اتفاقيات أوسلو لم يحصل الفلسطينيون على دولتهم المستقلة، على الرغم من الوعود الأمريكية والأوروبية الصريحة والقاطعة بهذا الشأن. وبعد أكثر من مشروع عربي للتسوية والاعتراف بإسرائيل؛ لم تُعلن هذه الأخيرة أي استعداد جدي للانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة، أو الاعتراف بدولة فلسطينية؛ ما يعني استمرار التوتر الفلسطيني الإسرائيلي، الذي سيُعزدي التوتر السوري/ الإسرائيلي واللبناني/ الإسرائيلي بأشكال مختلفة، بسبب وجود اللاجئين الفلسطينيين في البلدين المجاورين، ومكاتب للمنظمات الفلسطينية في دمشق، وعدم تطبيق القرار 194 الذي ينص على عودة اللاجئين إلى ديارهم.

إن ما يثير القلق هو تلك الضغوط الأمريكية المتواصلة لقطع الطريق على التسويات، خاصة بين أوروبا وإيران؛ ما يعني في المنظور الأمريكي استعجال العقوبات تمهيداً للحرب التي قد تشعل المنطقة كلها. إن هذا الاتجاه القوي في الإدارة الأمريكية للحرب لن يقطع طريقه إلا الدور الأوروبي الفاعل (كما في التفاوض مع إيران). فهل ستقدر أوروبا على القيام بهذه المهمة التاريخية؟ وهل ستدعها الولايات المتحدة تفعل ذلك؟ تلك هي الأسئلة التي ستحدد الإجابات عنها مستقبل "الشرق الأوسط الجديد".

الهوامش

(*) اتسمت قضية الإصلاح على الصعيد اللبناني بسخونة عالية عبر العامين 2005، و2006. وقد تطورت هذه السخونة صعوداً من الاغتيالات الفردية الكبرى التي كان أثقلها اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، إلى خروج الجيش السوري من لبنان على أثر القرار 1559، وتوتر المسرح السياسي الداخلي تحت راية مبادرة ترتيب البيت اللبناني، وأوراق اللعبة السياسية والعسكرية، فيما اختزل في مطلب "نزع سلاح حزب الله"، لكن النصف الثاني من العام 2006 كان الأشد توهجاً باندلاع العدوان الإسرائيلي على لبنان وحزب الله، وفشله في تحقيق أهدافه، وإعلان انتصار المقاومة وسلاحها، وما كان لهذا من تداعيات لا تزال على الساحة الراهنة.

في هذا السياق كانت الدراسة قد انصبت على الشق الأول (الإصلاح بتزع السلاح)، إلا أن تطورات الأحداث استدعت أن يُستكمل بدراسة عن الشق الثاني (الحرب الإسرائيلية على لبنان وحزب الله وانتصار المقاومة وتداعيات ذلك). ومن ثم انقسم هذا التقرير إلى جزئين: أولاً- الإصلاح بتزع السلاح، ثانياً- الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها الإقليمية.

(1) راجع تقرير التنمية الإنسانية العربية، لعامي 2003/2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

العالم (نحو خمسين باخرة يومياً)... والجبهة البرية داخل الأراضي الإيرانية لخوض حرب عصابات على غرار قتال حزب الله في جنوب لبنان.

أما إسرائيل فزادت موازنتها العسكرية للعام الحالي نحو 62 مليار دولار؛ ليس للتعويض عما خسرت في الحرب على لبنان فحسب؛ بل من أجل التجهيز والاستعداد للحرب المقبلة. وفي مقابل الإجماع الإسرائيلي على أن هيبة الردع قد تحطمت، وأن على إسرائيل أن تستعيد هذه الهيبة عبر حرب أخرى؛ ثمة تشديد على "الخطر الاستراتيجي" الذي تمثله إيران وبرنامجهما النووي في المرحلة المقبلة.

في هذه البيئة من التسليح تستمر الولايات المتحدة في تعزيز وجودها العسكري في منطقة الخليج، وقد أرسلت حاملة الطائرات النووية "أيزنهاور" القتالية التي ستضم إلى ما يقل عن ثلاث مجموعات قتالية لحاملات طائرات منتشرة في مياه الخليج. كما أرسلت البحرية الأمريكية أعداداً إضافية من كاسحات الألغام والمدمرات المزودة بنظام مضاد للصواريخ الباليستية... ويقول الخبراء الأمريكيون إن نوعية السفن التي يتم إرسالها هي لمنع البحرية الإيرانية من الحركة في حال اندلاع الحرب.

وحتى سوريا لم توفر وسيلة لتطوير دفاعاتها الجوية، لكنها تحاول في الوقت نفسه بناء ترسانة من الصواريخ الباليستية وصواريخ "غراد" التي استخدم حزب الله بعضها في الحرب الأخيرة⁽²²⁾، وفي هذا الإطار تأتي تصريحات الرئيس الأسد بأنه يخشى أن يفقد الأمل بالسلام، وبأن تكون الحرب هي الحل لاستعادة الأرض.

إن هذا التدافع بين خيارَي التسوية والحرب لن يجلب الاستقرار لا إلى العالم ولا إلى منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك إلى لبنان كأحد بلدان هذه المنطقة.

رئيس جديد للبنان (راجع السفير بين 18 و2006/2/25).

(12) راجع دراسة أهارون ليفران: "أقول قدرة الردع الإسرائيلية"، سلسلة أوراق إسرائيلية (5)، منشورات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله 2001.

(13) راجع:

- Antoine Sfeir, Liban les trahisons du 14 mars, in Revue, etudes de culture contemporaine, Septembre 2005, Paris page (153- 160).

(14) لمزيد من التفصيل حول "المحافظين الجدد" راجع: ستيفان هالبر وجونانان كلارك "التفرد الأمريكي، المحافظون الجدد والنظام العالمي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005. وكذلك الفصل الأول "ثورة المحافظين الجدد من كتاب جيل كيبيل "الفتنة: حروب في ديار المسلمين"، دار الساقى، بيروت، 2004.

(15) راجع على سبيل المثال:

James phillips, John C.Helsman, and James Jay Carafano: The Heritage Foundation, policy research and Analysis, December 14, 2005.

(16) أهارون ليفران: "أقول قدرة الردع الإسرائيلية، سلسلة أوراق إسرائيلية (5)، منشورات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2001.

(17) James Phillips, John C.Helsman, and James Jay Carafano "Countering Iran's Nuclear Challenge" The Heritage Foundation, Policy Research And Analysis, December 14, 2005.

(18) راجع مقالة سيمور هيرش في صحيفة نيويورك ريفر في 2006/8/14، والتي ترجمتها الصحف اللبنانية.

(19) راجع على سبيل المثال:

Henry Kissinger, the next steps with iran the Washington Post, Monday 31 July 2006

(20) د. أحمد يوسف أحمد، "التداعيات العربية" ورقة قدمت في ندوة "الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية"، بيروت في 31 آب- 1 أيلول 2006، مركز دراسات الوحدة العربية.

(21) عزمي بشارة "هل تنجب حرب لبنان مساراً تفاوضياً مثل حرب أكتوبر؟" الحياة في 2006/9/28، ص 9.

(2) راجع نص الوثيقة الفرنسية الألمانية في: طلال عتريسي، دولة بلا رجال حول السيادة والإصلاح في الشرق الأوسط، دار الهادي، 2005.

(3) راجع وثيقتي الإصلاح الأمريكية والأوروبية في المرجع السابق نفسه، ص 220.

(4) راجع حول استراتيجية المحافظين الجدد: ستيفان هالبر وجونانان كلارك، "التفرد الأمريكي، المحافظون الجدد والنظام العالمي"، دار الكتاب العربي، بيروت 2005، وكذلك جيل كيبيل الفتنة، حروب في ديار المسلمين (الفصل الأول، ثورة المحافظين الجدد)، دار الساقى، بيروت 2004.

(5) راجع منير شفيق قراءات في الوضع الدولي والعربي، مجلة موازين، سلسلة كتب، العدد الأول، كانون الثاني/يناير 2006.

(6) راجع، سعيد اللاوندي، أمريكا وأوروبا: غنائم شرق أوسطية مشتركة، ورقة قدمت في المؤتمر السنوي التاسع عشر في مركز البحوث السياسية، "مشروع الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية"، جامعة القاهرة، 29/26 ديسمبر 2005.

(7) جريدة الأنوار 2005/7/6.

(8) السفير، 2006/2/24.

(9) راجع مواقف وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أثناء زيارتها لبيروت في 2006/2/23، وشكر رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة لها على صبرها تجاه اللبنانيين. (10) أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أنها تريد إعادة الملف السوري إلى مجلس الأمن؛ "من أجل بحث مدى تعاون دمشق مع التحقيق الدولي في اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وقالت رايس إن الولايات المتحدة ستضغط على الأمم المتحدة كي تقدم تفاصيل بشأن مدى تعاون سوريا مع التحقيق الدولي. مشيرة إلى أنها لا تعتقد أن دمشق تعاونت، وأنه يستعين فعلاً شيء حيال ذلك..." (السفير، 2005/2/17).

(11) أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أن لبنان يحتاج إلى رئاسة تتطلع إلى المستقبل، وليس إلى الماضي. وأعلن جاك سترو وزير الخارجية البريطاني أن استمرار الرئيس لحود في منصبه يقوض شرعيته. وأصر الرئيس جاك شيراك على تنفيذ بنود القرار 1559، بما فيها الدعوة لانتخاب

(22) راجع مقالة رياض قهوجي "الديبلوماسية النشطة لم توقف الاستعدادات لحرب إقليمية محتملة"، جريدة الحياة في 2006/9/27.